مجلس الأمة

تصدر كل شهرين عن مجلس الأمة - الجزائر ■ العدد الثالث عشر ■ جانفي/فيفري 2004

بعد التجديد النصفي انتخاب الرئيس بالإجماع

رئيس مجلس الشيوخ الشيلي في زيارة رسمية إلى الجزائر

في رحاب المجلس: مديرية الخدمات والإلتزامات البرلمانية

رئيس المجلس في اختتام دورة الخريف:

"وليكن التنافس بالبرامج والأفكار"

إلى السيدات عضوات مجلس الأمة

8 مارس

بمناسبة إحياء المرأة الجزائرية لعيدها السنوي 08 مارس ، يسعدني أن أتقدم إلى الزميلات عضوات مجلس الأمة ، بأحر التهاني ، وهن يحتفلن بهذا العيد ، متطلعات في عزم و ثبات إلى مستقبل تنعم فيه جزائرنا بالرفاه والاستقرار ، وتحتل فيه المرأة مكانتها المستحقة في مسيرة الجزائريات والجزائريين المشتركة نحو التقدم و العصرنة .

عبد القادر بن صالح

في هذا العدد

■ اختتام دورة الخريف 2004 4

■ الجلسات العامة: المصادقة على قانون الإنتخابات 10
■ من قانون الإنتخابات 11

■ التجديد النصفي وانتخابات رئيس المجلس 13
■ استقبالات رئيس مجلس الأمة 20

■ النشاط الخارجي 22
■ اجتماع اللجنة القانونية لمجلس الشورى المغاربي 23
■ أخبار برلمانية من العالم 24
■ من حديث رئيس مجلس الأمة لمجلة الحوادث 25

■ في رحاب المجلس، مديرية الخدمات والإلتزامات البرلمانية 30
■ الأبواب المفتوحة 32

مجلة تصدر عن مجلس الأمة
العنوان:
07، شارع زيغود يوسف، الجزائر
الهاتف: 59 60 74 021
الفاكس: 73 62 73 021

رت.ج.د : 1112-2641
الإيداع القانوني رقم: 98-1223
الطبع: المؤسسة الوطنية للنشر والإشهار

بمناسبة 8 مارس

حفل استقبال على شرف العاملات في مجلس الأمة

بمناسبة اليوم العامي للمرأة 08 مارس ، نظمت مصلحة الخدمات والشؤون الاجتماعية حفل استقبال للنساء الإطارات و الموظفات والعاملات .

الحفل حضره السيد عبد القادر بن صالح رئيس المجلس والسيدات عضوات مجلس الأمة السيدة زهرة ظريف بيطاط والسيدة ليلى الطيب والسيدة دليلة حليلو والسيدة زهية بن عروس ، وتم خلاله تبادل الحديث عن شؤون المرأة و أوضاعها في أجواء ودية، كما وزعت فيه هدايا رمزية وبالمناسبة وجه رئيس المجلس رسالة تهنئة للنساء العاملات ■

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
مجلس الأمة

الرئيس

8 - مارس 2006

إلى الأخوات إطارات وموظفات
مجلس الأمة

بمناسبة عيد المرأة 8 مارس ، يطيب لي أن أهنئ الأخوات العاملات بمجلس الأمة إطارات وموظفات ، راجيا لهن جميعا التوفيق في مهامهن ووفور الصحة والسعادة في حياتهن .

عبد القادر بن صالح

بالمختصر..

تشهد بلادنا هذه الأيام أجواء الاستعداد للانتخابات الرئاسية (8 أفريل) .. وهي مناسبة تستوقف الجزائريين عند محطة هامة تسمح بالتأمل في الحقائق التي تطبع الحياة الوطنية .. و هي حقائق لا تحجبها و لا تضخمها التصريحات المتباينة التي تعج بها الساحة السياسية و الإعلامية.

ومفاد هذه الحقائق التي يدركها و يعيشها المواطنون في ربوع البلاد أن الجزائر لم تعد جزائر الخوف و الرعب ، فالوجه الهمجي للإرهاب أخذ يتوارى في أفق تملأه يوما بعد أخر صورة جزائر الأمن والاستقرار في كنف التآلف و المصالحة .

كما أنها - الجزائر- لم تعد ذلك البلد المعطل المصالح المحاصر (والمنهي عنه) إجحافا وظلما، تبين إلى أي مدى كان موغلا في (سوء التقدير) بعد أحداث 11 سبتمبر.

إن الأجواء التي تعيشها البلاد ،استعدادا للانتخابات الرئاسية ، تفصح عن جانب من حقائق الوضع .. و هو الجانب الأهم في أية قراءة موضوعية .. و مؤداه تنظيم الانتخابات في آجالها الدستورية و بسط برامج المترشحين على الملأ .. و هذا يعني ببساطة أن الشعب الجزائري مدرك لهذه النتيجة في حد ذاتها كإنجاز على طريق الاستقرار .. و بناء دولة المؤسسات. ■

التحرير

اختتام دورة الخريف 2004

اختتم مجلس الأمة دورة الخريف العادية لسنة 2003 يوم الاثنين 20 جانفي 2004 ، بحضور رئيس المجلس الشعبي الوطني السيد كريم يونس، ورئيس الحكومة السيد أحمد أويحي وأعضاء الحكومة وأعضاء مكتب المجلس الشعبي الوطني ، وبالمناسبة ألقى السيد عبد القادر بن صالح رئيس مجلس الأمة كلمة مطولة (تقييمية استشرافية) لاسيما أن اختتام دورة الخريف تزامن مع نهاية العهدة الأولى لمجلس الأمة.

وليكن التنافس بالبرامج والأفكار

فوق التوازن المؤسساتي

أود في البداية ، زميلاتي زملائي ، ونحن نختتم أشغال دورة الخريف العادية التي تتصادف هذه السنة مع اختتام العهدة التشريعية الأولى لمجلس الأمة ، وعملية تنصيب التجديد النصفي الثاني لتشكيلته أن أرحب باسمكم جميعا بالسيد رئيس المجلس الشعبي الوطني ، والسيد رئيس الحكومة ، والسيدات والسادة أعضاء الحكومة ، والسادة أعضاء مكتب المجلس الشعبي الوطني ، والضيوف الكرام على حضورهم معنا في هذه المناسبة الخاصة .

إذا كانت مناسبة اختتام دورة الخريف البرلمانية تتيح لنا عادة الفرصة لجرد الجهد وتقييم الحصيلة ، وتقدير التجربة واستخلاص الدروس واستلهام العبر ، من خلال رصد وتسجيل مواطن القوة ومظاهر النقص ، لرسم معالم الطريق وتطوير الآداء وتحديد آفاقه فإن فرصة اقتران نهاية دورتنا الخريفية هذه مع موعد اختتام العهدة الأولى لمجلس الأمة ، وتجديد تنصيب نصف أعضاء تشكيلته للمرة الثانية هي فرصة تتطلب منا وقفة تأملية فاحصة ، ونظرة تقييمية تحليلية حتى ولو كانت وجيزة على عهدة مجلس الأمة الأولى ، باعتبارها التجربة المؤسساتية البرلمانية الأولى لنظام ازدواج المجلسين في ظل التوجه الديمقراطي والتعددية الحزبية في الدولة الجزائرية الحديثة وبالتأكيد فإن دورة الخريف لمجلس الأمة هذه السنة تصب بكل أشغالها ونشاطاتها البرلمانية المتنوعة في حصيلة العهدة الأولى لمجلس الأمة

لقد تمت خلال الدورة الخريفية دراسة العديد من النصوص المحالة على مجلس الأمة والمصادقة عليها ، كما أدى أعضاء مجلس الأمة دورهم الرقابي على أعمال الحكومة من خلال جلسات استماع اللجان الدائمة لبعض أعضاء الجهاز التنفيذي ، ومن خلال توجيه العشرات من الأسئلة الشفوية و الكتابية إلى مسؤولي القطاعات الوزاري قضايا وإشكالات تنفيذ النصوص القانونية وبرنامج الحكومة الذي صادق عليه البرلمان وعلى مدى تلبية الأداء الحكومي لانشغالات وحاجات المواطنين في كافة المجالات خلال انعقاد الدورة تم أيضا القيام بالعديد من الأنشطة البرلمانية العامة الهادفة إلى بناء جسور وقنوات الاتصال والتحسيس والتحسس بين أعضاء البرلمان والمواطنين ، وتعميق ثقافة الحوار، وفي الفترة ذاتها تم تحريك العديد من أساليب ووسائل العمل البرلماني وقد اقترنت كما نعلم نهاية هذه الدورة بعملية التجديد النصفي الثاني لتشكيلة مجلس الأمة ، هذه العملية التي تمت في ظل أجواء انتخابية ديمقراطية تعددية وتنافسية ، وشعت وعمقت ونوعت في التمثيل السياسي داخل مؤسستنا هذه.

لقد تم تأسيس مجلس الأمة

بموجب دستور 1996 ضمن عملية إعادة تقويم وتركيز سلطة الدولة ومؤسساتها وتعزيز نظامها الجمهوري الديمقراطي

اختتام دورة الخريف 2004

ولقد أريد لمجلس الأمة أن يكون واحداً من الآليات التي بواسطتها يتم تعميق وتوسيع التمثيل السياسي والاجتماعي والثقافي والاقليمي المحلي ، وليكون بالوقت ذاته منبراً مفضلاً للحوار والتشاور والتعاطي السياسي ، وقوة توازن مؤسساتي تساهم في استقرار سلطة الدولة واستمرارية نظامها الوطني الجمهوري ، ودعامة لتفعيل وترشيد العمل البرلماني في الدولة الجزائرية الحديثة.

إذا ما أردنا التمعن والتدقيق في حصيلة العهدة الأولى لمجلس الأمة وتقييم التجربة المكتسبة للازدواجية البرلمانية في ظل التعددية السياسية ، فإنه لا يجب التوقف عند حدود جرد النتائج ورصد الحصيلة الرقمية هناك تقرير مفصل تحت الطبع سوف يوزع عليكم لاحقاً ، بل لابد من التعمق في استلهام الدروس والعبر قبل الانطلاق نحو ترسيخ هذه التجربة الديمقراطية المؤسساتية الفتية ولكن ألا يحق لنا التساؤل عماً حققة نظام الغرفتين في ظل التعددية السياسية بصفة عامة ، وعن ما أنجزه مجلس الأمة بصفة خاصة ؟

إن عهدة السنوات الست الأولى لانشائه ، وإن هي كانت قصيرة وغير كافية للتقييم الدقيق لاسيما إذا كان ذلك قد تم في ظل ظروف سياسية واقتصادية واجتماعية وأمنية استثنائية ، وفي محيط يبحث عن الاستقرار فقد كانت بمثابة فترة تأسيس أرست من خلالها مؤسستنا هياكلها وضبطت آليات وطرق أدائها وأنضجت قواعد عملها كرست تقاليدها البرلمانية الخاصة ...

ساهم مجلس الأمة في ظل نظام الغرفتين في ترشيد الأداء البرلماني وتعزيزه بمقومات الرصانة والجدية والموضوعية

ولقد جاء التقييم الواقعي ليؤكد من وجهة النظر السياسية والمؤسساتية أن تأسيس وعمل مجلس الأمة قد حقق العديد من النتائج الإيجابية نذكرمنها :

1 –أن مجلس الأمة اليوم هو مؤسسة دستورية مكتملة التكوين ، فرضت نفسها ميدانياً كمرجع وقوة توازن لا يشكك لا في فعاليتها ولا في مصداقيتها.

2 –أن هذه المؤسسة على حداثة نشأتها أسهمت في عصرنة تنظيم السلطة البرلمانية في بلادنا ، واكسبتها عناصر ، الفعالية والرشادة في آداء العمل البرلماني تشريعاً رقابةً.

3 –مجلس الأمة وسع وعمق وجوده وعمله في فضاءات التمثيل الديمقراطي والعمل السياسي ، وفي تحقيقه التوازنات والملاءمات المختلفة داخل مؤسسات الجمهورية وتنظيمات وقوى المجتمع المدني.

4 –وأنهى من جهة أخرى هواجس الخوف من عدم الاستقرار المؤسساتي ، ومخاطر الانزلاقات والانحرافات الجسيمة التي قد تحدق بمصير كيان الدولة وحياة المجتمع واستمرارية النظام الوطني الجمهوري فيه.

منظومتنا القانونية.. أهلتنا لتجاوز العقبات

أما من الناحية البرلمانية البحتة ، فقد ساهم مجلس الأمة في ظل نظام الغرفتين في ترشيد الأداء البرلماني وتعزيزه بمقومات الرصانة والجدية والموضوعية المطلوبة ، و حرك وحقق عوامل وآليات التعاون والتكامل بين مجلسي السلطة التشريعية فيما بينهما وبين السلطة التنفيذية الأمر الذي يجب تسجيله في الموضوع هو أن أعضاء ، مجلس الأمة خلال العهدة قد نجحوا بسرعة في الإحاطة بمهمتهم البرلمانية ذات الطبيعة الخاصة وأدركوا أبعاد صلاحياتهم في إطار نمط النظام التشريعي الازدواجي الجديد فهكذا وعلى سبيل المثال درس مجلس الأمة وناقش و صادق على 81 نصا بعد دراستها والتصويت عليها من طرف المجلس الشعبي الوطني ، ولأسباب موضوعية ، أبدى تحفظات إزاء 7 نصوص أخرى طلبتها دواعي المصلحة العامة العليا للبلاد ، وأعيدت دراسة بعضها بصورة مشتركة بين الغرفتين في إطار آلية اللجان المتساوية الأعضاء ، ليتم التصويت والمصادقة عليها بعد ذلك في حدود الإجراءات الدستورية والقانونية التنظيمية المقررة وفي مجال العمل البرلماني الرقابي عزز ووسع مجلس الأمة من أداء البرلمان في رقابته على عمل الحكومة ، حيث اضطلعت الغرفة العليا بهذه الوظيفة إضافة إلى ما يقوم به المجلس الشعبي الوطني في الموضوع وعلى سبيل المثال دائما تم ، بسط الرقابة البرلمانية على النشاط الحكومي عن طريق جلسات استماع اللجان الدائمة المختصة لبعض أعضاء الحكومة ، وحقق الانتظام لجلسات الأسئلة الشفوية ، التي جاوز عددها 70 سؤالاً شفويا إضافة إلى عشرات الأسئلة الكتابية.

وفي مجال العمل البرلماني المشترك المنعقد بغرفتيه المجتمعتين معاً ، تم تسجيل اجتماع البرلمان المنعقد بغرفتيه المجتمعتين معا في دورتين اثنتين الدورة الأولى كانت عادية ، وتمت في شهر أفريل 2002 ، لتعديل أحكام المادة الثالثة من

حديث بين رئيس مجلس الأمة و رئيس المجلس الشعبي الوطني

دستور 28 نوفمبر 1996 ، دسترة اللغة الأمازيغية كلغة وطنية إلى جانب شقيقتها اللغة العربية أما الدورة الثانية فكانت غير عادية ، وخصصت للاستماع إلى ضيف الجزائر السيد جاك شيراك ، رئيس الجمهورية الفرنسية.

هذا فيما يتعلق بأمثلة إنجازات مجلس الأمة خلال عهدتها الأولى في مجال العمل البرلماني الرسمي أما فيما يتعلق بالنشاطات البرلمانية العامة الأخرى فقد تم اعتماد وسائل وأساليب انفتاح مجلس الأمة على محيطه الداخلي والخارجي ، بفتح قنوات الاتصال ، وإقامة جسور التواصل مع المجتمع وتكثيف وتنويع المناسبات للتعريف بالهيئة البرلمانية وبدور أعضائها والعمل بالوقت ذاته على تحسس انشغالات وطموحات الرأي العام الوطني بكامل مكوناته ونشر الثقافة البرلمانية وتعميق الممارسة الديمقراطية ، والمساهمة في تحسين العلاقة ما بين المواطن ومؤسسات الدولة.

فضائل الحوار و التشاور

وفي هذا المجال فقد تمّ تطبيق براغماتية الخرجات ، البرلمانية الاستطلاعية والتحسيسية ، بواسطة اللجان الدائمة لمجلس الأمة لرصد وجمع المعلومات الضرورية وتبني ، انشغالات المواطنين والدفاع عنها ، الأمر الذي مكن من باب آخر من تفعيل العمل البرلماني الرسمي واعطائه قوة الحجة في الطرح والمطالبة خلال الفترة ذاتها تم تنظيم سلسلة من الندوات واللقاءات والملتقيات والأيام الدراسية الوطنية والدولية في كافة الموضوعات والميادين العلمية والثقافية والفكرية ، وإصدار نشريات إعلامية وفكرية

جانب من الحظور (أعضاء الحكومة)

،وإصدارات متخصصة ، وتنظيم آليات الأبواب المفتوحة على كافة شرائح وتنظيمات المجتمع المدني ،وكل ذلك كان ومازال بقصد ترقية وتعميق الثقافة البرلمانية ونشر وتعميق الممارسة الديمقراطية ، وبهدف المساهمة في بلورة رأي عام وطني يتفهم ويتجاوب مع الأداء البرلماني الرشيد لن ننهي هذا العرض الموجز لحصيلة مجلس الأمة دون الإشارة إلى نشاطاته في الحقل الخارجي حيث ساهم أعضاؤها إلى جانب نواب المجلس الشعبي الوطني في مد جسور الصداقة والتعاون ونجحوا في تكريس وتفعيل دور الديبلوماسية البرلمانية بعد هذه النظرة السريعة التي لا تعدو أن تكون تقييماً أولياً لأشغاله يبقى على أن أتساءل وأياكم إن كانت هذه الهيئة قد أدت ما كان عليها تأديته ، ثم ما هي الدروس و الخلاصات التي يمكن استنتاجها من كامل هذه الأعمال.

وفي هذا المجال نقول وعلى سبيل المثال لقد تبين من خلال الممارسة العملية خلال الستة سنوات الماضية أن المنظومة القانونية بكل مصادرها الدستوريةب والقانونية والتنظيمية والمتعلقة بتنظيم البرلمان وعمله وعلاقاته الوظيفية مع الحكومة قد أبرزت عموماً نجاعة واضحة في أدائها لمهمتها حيث مكنت مؤسسات الدولة من تجاوز جل العقبات التي واجهتها وواجهت البلاد ولكنها بالمقابل أبرزت أوجه نقص بينة ، ذلك لأن هذه المنظومة كما يعرف الجميع قد تم استحداثها والشروع في تطبيقها في ظل ظروف استثنائية عرفتها البلاد خلال العشرية الأخيرة من القرن الماضي حيث تم سن وإنشاء هذه المنظومة بصورة مستعجلة وفي ظل أجواء الارتباك المتزامنة مع الضغوطات السياسية المعروفة آنذاك لكننا مع ذلك نقول أن هذه القوانين وعلى الرغم ما بدا منها من نقائص وما اعترضها من صعوبات فلقد استطاعت عموماً توفير

إن ما ندعو له في هذا المجال بالذات وهذه المناسبة تحديداً هو أن تكون المنافسة القادمة منافسة برامج وما نتطلع إليه هو أن يكون حوار المناسبة حواراً حضارياً

أرضية صالحة للاجتهاد ، ووفرت السند القانوني لتلك الاجتهادات وفي كل ذلك يجب أن نسجل الاعتراف لأولئك الذين بفضل عملهم واجتهاداتهم تم تجاوز الاشكالات التي واجهت المسيرة اجتهادات احتكمت إلى التبصر وبعد النظر وتغليب المصلحة الوطنية إنه عمل دؤوب قام به رجال ونساء انتموا لهذه الهيئة وبإخلاص وتفان أدو المهمة بنجاح وفي هذه المناسبة أود تجديد الشكر والعرفان لكافة من انتمى لهذه الهيئة وأدى بإخلاص دوره كاملاً ومما عزز نتيجة جهد الجميع واجتهاداتهم حقا هو ذلك الاستعداد الكبير للتعاون والتكامل الذي باستمرار جسدوه في الميدان.

وفي هذا المجال يجب التأكيد أيضا على دور المجلس الشعبي الوطني والحكومة والإشادة بمساهمتها في إنجاح التجربة والمساعدة على تجاوز الاشكالات التي واجهت المسيرة خلال السنوات الست الماضية من خلال اعتماد فضائل الحوار والتشاور ، الاجتهاد والتفاهم

لقد كان هذا النهج والطريقة أداة ناجعة حقاً في حل الاشكالات واستدراك النقائص للتوصل إلى إيجاد القواسم المشتركة المساعدة على تجاوز الصعاب التي اعترضت المسيرة.

واليوم ونحن ندخل مرحلة جديدة في حياتنا البرلمانية عامة ، ومجلسنا خاصة ،

يتحتم علينا في انتظار الوقت المناسب للمراجعة القانونية الكبيرة أن نكمل مسيرة إثراء التجربة ، ونعمل على ترسيخ أركانها من خلال مواصلة دعم وتقوية الروح التي سادت العلاقات والمنهجية التي اعتمدت في الميدانه ولا يساورني أدنى شك وقد تطعمت وتنوعت تركيبة عائلتنا الصغيرة ضمن البيت الصغير بكفاءات نوعية وبألوان سياسية جديدة من أن تعطي هذه الإضافات مزيداً من الحيوية والفعالية في الآداء والممارسة إن ما آمله حقاً هو أن يكون التجديد الجزئي الذي عرفته مؤسستنا مناسبة لتحقيق التغيير الذي ينشده مجتمعنا ويوفر الاستمرارية التي تتطلبها طبيعة عمل مؤسستنا.

أشيد بالروح العالية والمسؤولة التي تحلى بها أعضاء مجلس الأمة ، كافة أعضائه عندما صادقوا على الرغم من حساسية الموضوع على بعض الأحكام التي وردت في قانون المالية وأيضا القانون العضوي الخاص بالانتخابات

عودنا أنفسنا في مثل هذه المناسبات أن نعرج على واقع بلادنا فنعطي الرأي ونقدم الملاحظة حول ما يهم مصير بلادنا اقتناعاً منا بأن هيئتنا معنية بما يجري في محيطها القريب والبعيد وهي معنية بكل ما من شأنه الحفاظ على الاستقرار وتحقيق التقدم والازدهار والنمو لبلادنا في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية من هذا المنطلق فإننا ننظر بعين الرضى لجهود الحكومة وما بذلته وتبذله من جهود مثمرة لإعادة بناء المناطق المتضررة من زلزال 21 ماي في بومرداس والمناطق الشرقية للعاصمة ونقدر عالياً احترامها للمواعيد التي التزم بها فخامة رئيس الجمهورية لإسكان كافة العائلات المنكوبة في تلك المناطق ونبارك الحوار الذي تجريه الحكومة مع حركة المواطنة في منطقة القبائل ونتمنى التوفيق له ،لأن نجاحه هو نجاح لاستقرار الجزائر ونعبر عن الارتياح للطفرة النوعية التي سجلتها حركة التنمية في الأشهر الأخيرة خاصة وندعو إلى مواكبة وتيرتها محلياً ووطنياً أمام هذه التحولات والتغييرات المعبرة عن نفسها بنفسها ، والتي تزيد من تفاؤلنا وتعزز ثقتنا في المستقبل لا يمكن أن يغيب عن أذهاننا حجم الجهود والتضحيات الجسام التي قدمت لاستعادة الأمن والاستقرار وإخماد نار الفتنة وبناء وتثبيت مؤسسات الجمهورية وتوفير مناخ التنمية إن بناء مدرسة جديدة ومستشفى جديد وطريقاً تُعبد وحافلةً تُقلُّ أطفالاً إلى المدارس وتزويد مجمعات سكنية بالماء والكهرباء والغاز ، كلها إنجازات تحققت وهي اليوم تتحدث عن نفسها بنفسها فأين نحن من مدرسةٌ تحترق ، ومستشفى يهدم ، وطرقٌ مخيفة يترصد فيها المجرمون الإرهابيون قوات أمننا ومواطنينا الأبرياء ، وحافلة تغتال فيها مدرّسات أين نحن من كل ذلك.

وليكن التنافس بالبرامج و الأفكار

بلادنا كما تعرفون جميعاً تقف أمام امتحان كبير شعبنا مطالب باجتيازه بنجاح، وفي هذا الموضوع بالذات فإن عين العالم موجهة نحو بلادنا وعلى الكيفية التي بواسطتها تتجاوز ذلك الامتحان!!..

إن ما ندعو له في هذا المجال بالذات وهذه المناسبة تحديداً هو أن تكون المنافسة القادمة منافسة برامج وما نتطلع إليه هو أن يكون حوار المناسبة حواراً حضارياً بعيداً عن كافة التجاوزات التي لا تتماشى مع أخلاق وثقافة شعبنا إن الذي ندعو إليه هو أن يكون القانون والقانون وحده هو المرجع والسند لتجاوز هذا الاستحقاق الهام وإذا كان البرلمان عبر مراجعة قانون الانتخابات ، والحكومة عبر مختلف إشارات الطمأنة التي بعثت وتبعث بها، والضمانات التي يقدمها فخامة رئيس الجمهورية في كل مناسبة ، سوف تكون جميعها إطاراً مناسباً لاتمام مسعى إجراء

الانتخابات القادمة في أجواء تنافسية سليمة أجواءتكون فيها الحجة و الإقناع أداة التنافس في الميدان ليترك الخيار للشعب صاحب الكلمة الأخيرة...

وإذا كانت مهامنا كبرلمانيين تلقي على عاتقنا مسؤولية المساهمة في المحطات السياسية الهامة القادمة فإن ذلك يجب أن يكون لترقية الحوار ببعده الأخلاقي وفي هذا الظرف تحديدا حيث يبدو جليا أن هناك توجهات تريد خلط الأوراق وإعادة النظر في كل شيء تحقق .. فإني أدعو السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة إلى مواصلة انتهاج السلوك المؤدي إلى تفضيل مصلحة البلاد قبل كل اعتبار آخر خاصة وأن المؤسسة التي ننتمي لها جميعاً أصبحت أعرف بكونها مؤسسة للاعتدال والتعقل واحترام الآخر.

إن مجلس الأمة وهو يتطلع- بعد التجديد النصفي لأعضائه- إلى استئناف أشغاله بعد شهر وبداية عهدة جديدة، سيظل حريصاً على أداء دوره كاملاً ، وتحملُ مسؤوليته السياسية والتشريعية بالتنسيق والتشاور مع الشركاء المجلس الشعبي الوطني والحكومة ومؤسسات وهيآت الجمهورية كما أنه سيعمل على مواصلة ترسيخ سنة الحوار داخل بيت مجلس الأمة وإشراك المجموعات البرلمانية وأعضاء المجلس بصورة عامة في كل المبادرات التي نُقدم عليها والاقتراحات والتصورات التي نُعدّها لمباشرة نشاطنا البرلماني.

أود قبل نهاية كلمتي هذه أن أشيد بالروح العالية والمسؤولة التي تحلى بها أعضاء مجلس الأمة ، كافة أعضائه عندما صادقوا على الرغم من حساسية الموضوع على بعض الأحكام التي وردت في قانون المالية وأيضا القانون العضوي الخاص بالانتخابات أقول صادقوا عليها وإن كانت لديهم وجهة نظر أخرى ، وكان من شأن هذا التحفظ أن يعرقل النص بكامله ويؤثر سلباً على المواطن أو على توجه البلاد عامة لهذا عوض استعمال هذا الحق الدستوري فقد ميزوا بين الآثار الوخيمة التي كانت سوف تترتب عن قرار التحفظ وبين الفائدة التي تنجر عن المصادقةز واختاروا الخيار الأخير لما له فائدة مرجحة ، الموضوع الثاني الذي بودي الإشارة إليه وهو تلك الرغبة الصادقة في التعاون التي عبرت عنها كافة الحساسيات السياسية عندما غلبت في ترتيب أمور البيت منطق الرصانة والحوار كأسلوب لمعالجة القضايا المطروحة واعتمدت نهج التدرج في عملها العادي حفاظاً على الانسجام ضمن المؤسسة وتحقيقاً للاستقرار الذي يسعى الجميع إلى بلوغه .

إن هذه الروح المعبر عنها في بداية العهدة لتجعلنا ننظر إلى خطوات المستقبل بكثير من الثقة وأنتم ، زميلاتي زملائي أعضاء مجلس الأمة ، الذين أعطيتم المثل بالأمس القريب غداة تنصيب تشكيلة مجلس الأمةالجديدة ، فإننا ننتظر منكم مزيد من التفهم والتعاون لمواصلة الجهد لتأكيد رشادة ونضج وفعالية عمل مؤسستنا التي يعول عليها كثيراً في إرساء قواعد البناء المؤسساتي وتحقيق الاستقرار للبلاد.

الشكر لكافة عاملات وعمال المجلس على كل ما قدموه من جهد مشكور..

الشكر لنساء ورجال الصحافة الذين تابعوا أشغالنا طيلة انعقاد الدورة بل أقول العهدة.

والتهنئة للجميع بمناسبة عيد الأضحى المبارك الذي بدأت بشائره تطل علينا.

الجلسات العامة

عقد مجلس الأمة جلسة علنية عامة برئاسة السيد عبد القادر بن صالح ،رئيس مجلس الأمة يوم السبت 17 جانفي 2004 بحضور السيدين :

- **نور الدين زرهوني ، وزير الدولة وزير الداخلية والجماعات المحلية ،ممثلا للحكومة .**
- **محمود خذري ، وزير العلاقات مع البرلمان.**

المصادقة على قانون الانتخابات

الجلسة خصصت لمناقشة نص القانون العضوي المعدل والمتمم للأمر رقم 97-07 المتضمن القانون العضوي المتعلق بنظام الانتخابات ،استمع خلالها السيدات والسادة أعضاء المجلس في البداية إلى التقرير التمهيدي الذي أعدته اللجنة ،أعقبه تدخل السيد ممثل الحكومة ،عبر فيه عن رأي الحكومة حول النص ،ثم مناقشة عامة تدخل أثناءها عدد من السادة أعضاء المجلس ،عبروا في تدخلاتهم بشأن النص .

بعد ذلك قدم السيد ممثل الحكومة توضيحات بشأن الانشغالات والملاحظات التي طرحها السادة أعضاء المجلس .

عقب ذلك ،عقدت اللجنة اجتماعا برئاسة السيد الطيب ماطلو ،رئيس اللجنة، تدارست فيه بتمعن مجمل تدخلات السادة أعضاء المجلس في الجلسة العامة.
و على ضوء ذلك أعدت تقريرا تكميليا عن النص و صادقت عليه في نفس اليوم .

انصبت تدخلات السادة أعضاء مجلس الأمة في الجلسة العامة حول مايلي :

- التقرير التمهيدي و الإشارة بالجهد المبذول ، مع التركيز على بعض التسميات و المصطلحات .
- التأكيد على أهمية النص كآلية قانونية مكملة للمراجع في الموضوع من قوانين ساري العمل بها ،إضافة إلى التعليمات الرئاسية الصادرة في الاستحقاقات السابقة .
- التطرق للوضع العام الذي تمر به البلاد قصد تعزيز المجهود الأمني و السياسي و النماء الاجتماعي الثقافي .
- التأكيد على خصوصية بعض النقاط فيما يخص تسليم القوائم الانتخابية ،كيفيات إدراج أفراد أسلاك الجيش الوطني الشعبي ومصالح الأمن المختلفة ضمن القوائم الانتخابية ،الآليات الإدارية والقضائية في تجسيد أحكام النص .

جاء في توضيح السيد وزير الدولة وزير الداخلية و الجماعات المحلية ، ممثل الحكومة ،على أن هذا النص دعم للمسار الديمقراطي و ضمانة إضافية للمزيد من شفافية و نزاهة العملية الانتخابية ، مبديا استعداد الحكومة و إرادتها الأكيدة لاجل تطبيق هذا القانون ،مبرزا التزام الإدارة بالحياد و توفير الآليات و الإمكانات البشرية و المادية ضمانا لتمكين المواطن من أداء حقه وواجبه الانتخابي .

أما عن توصيات اللجنة بعد دراستها للنص و تحليلها لمحتوى الأحكام الواردة فيه فكانت كما يلي :

- تطبيق أحكام المادة 4 المعدلة للمادة 21 المتعلقة بتسليم القوائم الانتخابية ، يقتضي اتخاذ تدابير ضرورية كفيلة بحماية المواطن في حالته المدنية و الشخصية و عنوان إقامته.

- التسجيل ضمن القوائم الانتخابية يقتضي اتخاذ التدابير التي تضمن المشاركة الواسعة في العمليات الانتخابية ،نتيجة الأحكام الجديدة التي أدخلها نص القانون ،لا سيما ما تعلق منها بأعضاء الجيش الوطني الشعبي و الأمن الوطني

من قانون الانتخابات

صادق البرلمان بغرفتيه (المجلس الشعبي الوطني و مجلس الأمة) على النص المعدل للقانون العضوي للانتخابات .. و هو القانون الذي ما فتئ يستقطب النقاش في الأوساط السياسية و الإعلامية . و يأتي تعديله قبل إجراء الانتخابات الرئاسية في سياق توفير الضمانات القانونية لنزاهة و مصداقية الانتخابات ومن أهم ما يؤكد تلك الضمانات:

وزير الدولة وزير الداخلية والجماعات المحلية

والحماية المدنية و مستخدمي الجمارك الوطنية ومصالح السجون والحرس البلدي .

■ أحكام المواد المتعلقة بالجهات القضائية المختصة بالنظر في الطعون تقتضي التعزيز البشري والمادي ضمانا لحق التقاضي ، وتسهيلا للعمليات الانتخابية .

لتذكر اللجنة في ختام تقريرها أن النص القانون بالرغم مما فيه من إيجابيات وسلبيات ،إلا أنه يعتبر دفعا جديدا وترقية للاستحقاقات الانتخابية.

ليصادق مجلس الأمة بعد ذلك في جلسة علنية يوم الاثنين 19 جانفي 2004 بالإجماع على القانون العضوي المتعلق بقانون الانتخابات .

■ تجري الاستشارات الانتخابية تحت مسؤولية الإدارة التي يلتزم أعوانها التزاما صارما بالحياد.

■ لأعضاء الجيش الوطني الشعبي والأمن الوطني و الحماية المدنية ومستخدمي الجمارك الوطنية ومصالح السجون و الحرس البلدي ، الذين لا تتوفر فيهم الشروط المحددة في المادة 6 من الأمر رقم 97-07 الساري المفعول ،أن يطلبوا تسجيلهم في القائمة الانتخابية لإحدى البلديات المنصوص عليها في المادة 11 من الأمر المذكور أعلاه.

■ لكل ناخب الحق في الاطلاع على القائمة الانتخابية التي تعنيه ، يحق للممثلين المعتمدين قانونا للأحزاب السياسية المشركة في الانتخابات و للمترشحين الأحرار ، وللجان المراقبة الاطلاع على القائمة الانتخابية البلدية و الحصول على نسخة منها.

■ يعين أعضاء مكتب التصويت والأعضاء الاضافيون و يسخرون بقرار من الوالي ، من بين الناخبين المقيمين في إقليم الولاية باستثناء المترشحين و المنتمين إلى أحزابهم و أوليائهم المباشرين أو أصهارهم إلى غاية الدرجة الثانية بالإضافة إلى الأعضاء المنتخبين .

تنشر قائمة أعضاء مكاتب التصويت والأعضاء الاضافيين بمقر كل من الولاية و البلديات المعنية بعد 5 أيام من قفل قائمة المترشحين و تسليم إلى ممثلي الأحزاب السياسية المشاركة في الانتخابات ، وكذا المترشحين الأحرار في نفس الفترة ، و تنشر في مكاتب التصويت يوم الاقتراع .

يمكن أن تكون هذه القائمة محل

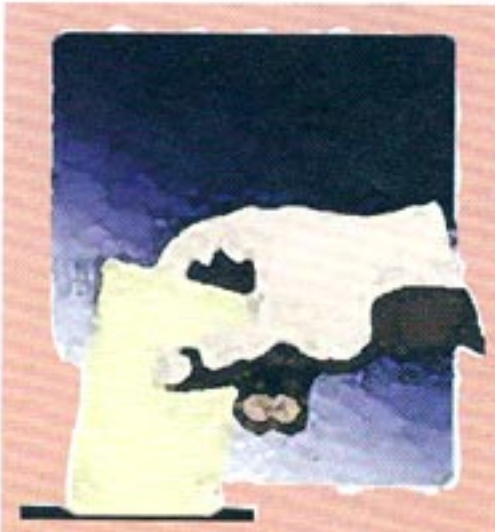

تعديل في حالة اعتراض مقبول.

يجب أن يقدم هذا الاعتراض كتابيا ومعللا إلى الوالي في غضون الأيام الخمسة (5) الموالية لتاريخ النسر والتسليم الأول لهذه القائمة.

يبلغ قرار الرفض إلى الأطراف المعنية خلال يومين (2) كاملين ابتداء من تاريخ إيداع الاعتراض.

يكون هذا القرار قابلا للطعن أمام الجهة القضائية الإدارية المختصة خلال يومين (2) كاملين ابتداء من تاريخ تبليغ القرار.

تفصل الجهة القضائية الإدارية المختصة في الطعن خلال خمسة (5) أيام كاملة ابتداء من تاريخ رفع الطعن.

يبلغ القرار فور صدوره إلى الأطراف المعنية وإلى الوالي قصد تنفيذه.

يكون القرار غير قابل لأي شكل من أشكال الطعن".

■ يوضع في كل مكتب تصويت، محضر لنتائج الفرز، محرر ومكتوب بحبر لا يمحى، على أن يتم ذلك في مكتب التصويت بحضور الناخبين ويتضمن، عند الاقتضاء، ملاحظات و/أو تحفظات المترشحين أو ممثليهم.

يحرر محضر الفرز في نسختين (2) يوقعهما أعضاء مكتب التصويت.

يجب أن يكون عدد المظاريف مساويا لعدد تأشيرات الناخبين، وفي حالة وجود فارق بينهما يجب الإشارة إلى ذلك في المحضر.

يصرح رئيس المكتب علنا بالنتيجة، ويتولى تعليقها بكامل حروفها في قاعة التصويت بمجرد تحرير المحضر. تسلم نسخة من محضر فرز الأصوات مصادق على مطابقتها للأصل من قبل رئيس مكتب التصويت، إلى الممثل المؤهل قانونا لكل مترشح أو قائمة مترشحين، مقابل توقيع بالاستلام فور تحرير محضر الفرز وقبل مغادرة مكتب التصويت.

■ يسلم بعد ذلك، رئيس المكتب نسختي محضر الفرز وملحقات للجنة الانتخابية البلدية المنصوص عليها في المادة 59 من الأمر رقم 97-07 الساري المفعول، المكلفة بالاحصاء العام للأصوات بحضور جميع رؤساء مكاتب التصويت وكذا المرشحين أو ممثليهم.

لا يمكن بأي حال من الأحوال تغيير النتائج المسجلة في كل مكتب تصويت والمستندات الملحقة بها.

يحرر محضر الإحصاء البلدي للأصوات الذي هو وثيقة تتضمن جميع الأصوات في نسختين (2) وبحضور المرشحين أو ممثليهم، و يوقع من قبل جميع أعضاء اللجنة الانتخابية البلدية التي ترسل نسخة منه إلى اللجنة الانتخابية المختصة، وتعلق نسخة من المحضر المشار إليه في الفقرة الثالثة أعلاه بمقر البلدية التي جرت بها عملية الإحصاء العام للأصوات.

تسلم نسخة من محضر الإحصاء البلدي للأصوات مصادق على مطابقتها للأصل من قبل رئيس اللجنة الانتخابية البلدية إلى الممثل المؤهل قانونا لكل مترشح أو لقائمة مترشحين، مقابل توقيع الاستلام فور تحرير محضر الإحصاء، غير أنه بالنسبة لإنتخاب المجالس الشعبية البلدية تتولى هذه اللجنة عد الأصوات المعبر عنها على مستوى البلدية، وتقوم بتوزيع المقاعد طبقا لأحكام المواد 76 و 77 و 78 و 79 من الأمر رقم 97 –07 الساري المفعول.

■ مع مراعاة أحكام المواد 6 و 11 و 12 من الأمر رقم 97 – 07 الساري المفعول، يحق لأعضاء الجيش الوطني الشعبي و الأمن الوطني والحماية المدنية ومستخدمي الجمارك الوطنية ومصالح السجون والحرس البلدي التصويت مباشرة.

■ تدون نتائج الفرز في محضر من ثلاث (3) نسخ مكتوب بحبر لا يمحى، يصرح رئيس المكتب على هذه النتائج ويتولى تعليقها في قاعة التصويت بمجرد تحرير المحضر.

تسلم نسخة من المحضر إلى الممثل المؤهل قانونا لكل مترشح مقابل توقيع بالاستلام.

■ تسجل نتائج إنتخاب رئيس الجمهورية لكل مكتب تصويت في محضر محرر في نسختين (2) على استمارات خاصة.

تتولى اللجنة الانتخابية البلدية إحصاء النتائج المحصلة على مستوى البلدية، وتسجيلها بمحضر محرر في ثلاث (3) نسخ، ترسل إحداها فورا إلى اللجنة الانتخابية الولائية وذلك بحضور ممثلي المترشحين، يسلم نسخة من كلى المحضرين المذكورين أعلاه فورا إلى الممثل المؤهل قانونا لكل مترشح مقابل توقيع بالاستلام.■

التجديد النصفي
وانتخاب رئيس المجلس

عقد مجلس الأمة جلسة علنية عامة يوم الجمعة 09 جانفي 2004 برئاسة السيد الطاهر زبيري أكبر الأعضاء سنا ،بمساعدة السيدين جمال دراجي وطيب ابراهيم الحسان و هما أصغر الأعضاء سنا.

و بعد الافتتاح الرسمي للجلسة و اثر المناداة الاسمية على أعضاء المجلس ،تم تشكيل لجنة إثبات العضوية في مجلس الأمة والمصادقة على قائمة أعضائها والتي أعدت التقرير التالي

تقرير لجنة إثبات العضوية

طبقا لاحكام المواد 104 من الدستور و 2 (لاسيما الفقرة الأخيرة منها) و3(لاسيما الفقرة 5 منها) و 5 من النظام الداخلي لمجلس الأمة،و بناءا على تبليغ إعلان نتائج المجلس الدستوري المؤرخ في 2003/12/30 ،وقرارات المجلس الدستوري القاضية بإلغاء الانتخابات في كل من ولايات البيض ،البليدة ،تسمسيلت ،سوق اهراس ،

وبناءا على تبليغ المرسوم الرئاسي رقم 04-06 المؤرخ في 15 ذي القعدة عام 1424 الموافق 08 يناير سنة 2004،

عقد مجلس الأمة جلسة علنية عامة يوم الجمعة 09 جانفي 2004 برئاسة السيد الطاهر زبيري أكبر الأعضاء سنا ،بمساعدة السيدين جمال دراجي وطيب ابراهيم الحسان و هما أصغر الأعضاء سنا.

وبعد الافتتاح الرسمي للجلسة و اثر المناداة الاسمية على أعضاء المجلس ،تم تشكيل لجنة إثبات العضوية في مجلس الأمة والمصادقة على قائمة أعضائها والتي تتكون من السيدات و السادة :

- محمد بودبار
- عوضة دين بن جبارة
- محمد دراوي
- عوضة بن ساسي محمد لعروسي
- حسان بونفلة
- امحمد قازوز
- ناصر بوداش
- بكري البكري
- ابراهيم بولحية
- احمد رضا بوضياف
- زهرة ظريف بيطاط
- ليلى الطيب
- عبد القادر رقيق
- مصطفى بودينة
- بلقاسم عطية
- محمد نوح أبيري
- مسعود بودحان
- عبد بوغابة

■ – فريد هباز
■ – حفيظ شاوي

وبعد تنصيب لجنة إثبات العضوية من طرف السيد زبيري رئيس المكتب المؤقت ،انتخبت اللجنة مكتبها المتكون من السادة

■ السيدة زهرة ظريف بيطاط ،رئيسا
■ السيدة محمد نوح أبيري ، نائبا للرئيس
■ السيد أمحمد قازوز ، مقررا

اثر ذلك شرعت اللجنة في عملها ، وتفحصت ملفات عضوية أعضاء مجلس الأمة الجدد المنتخبون والمعينون طبقا ل:

■ إعلان المجلس الدستوري رقم :01 /أ.م.د/04 المؤرخ في 11 ذي القعدة 1424 الموافق 04 يناير سنة 2004 المتضمن تجديد نصف أعضاء مجلس الأمة المنتخبين .
■ المرسوم الرئاسي رقم 04–06 المؤرخ في 15 ذي القعدة عام 1424 الموافق 08 يناير سنة 2004 المتضمن تعيين أعضاء في مجلس الأمة في إطار التجديد الجزئي.
■ وبناءا على ما تقدم ،فان اللجنة تثبت صحة عضوية السيدات والسادة الأعضاء الجدد في مجلس الأمة و البالغ عددهم 64 عضوا و هم :

تعيين أعضاء في المجلس

عين رئيس الجمهورية ، السيد عبد العزيز بوتفليقة يوم الأربعاء 28 فيفري 2004 ، طبقا لاحكام المادتين 101 و102 من الدستور ، ثلاثة أعضاء جدد لمجلس الأمة ، ويتعلق الأمر بالسيدين **عبد الغني عقبي ومصطفى شلوفي** اللذين عينا في إطار التجديد الجزئي لثلث الأعضاء المعينين من طرف رئيس الجمهورية و كذا **السيد بوزيد لزهاري** خلفا للسيد مراد رجيمي الذي استدعي لتولي مهام في الحكومة.

أعضاء مجلس الأمة المنتخبون

01	بابا أحمد	ادرار
02	نيشاني عبد القادر	الشلف
03	سعداوي علي	الاغواط
04	سالم بدر الدين	ام البواقي
05	الزين علاوة	باتنة
06	بن جديدي محمد	بسكرة
07	فلاح محمد	بشار
08	بوحة محمد	البويرة
09	برادعي عبد الله	تامنغست
10	سالمي بدر الدين	تبسة
11	شعبان صاري نصر الدين	تلمسان
12	كمون عبد القادر	تيارت
13	خوجة محمد	الجزائر
14	حبشي الميلود	الجلفة
15	بدوحان مسعود	جيجل
16	احمين العمري	سطيف
17	أمباركي لخضر	سعيدة
18	شاوي حفيظ	سكيكدة
19	بوخلخال محمد لمدعو خميس	سيدي بلعباس
20	بريهمي موسى	عنابة
21	معلم رشيد	قالمة
22	عمیار مسعود	طيبة
23	دراجي محمد	المدية
24	قايد الشارف	مستغانم
25	ميساوي محمد	المسيلة
26	سليماني جيلالي	معسكر
27	سليماني جيلالي	معسكر
28	بن ساسي محمد لعروسي	ورقلة
29	طيب ابراهيم الحسان	وهران
30	ايكناوي سيدي	البيض
31	بوداش ناصر	برج بو عريريج
32	زيان خوجة أمحمد	بومرداس
33	بوغابة عبد	الطارف
34	زهارة محمد	تندوف
35	بوزقاق محمد الحافظ	الوادي
36	خلاف محمود	خنشلة
37	بن عميروش بلقاسم	تيبازة
38	صدراتي عبد الله	ميلة
39	قسطالي محمد	عين الدفلى
40	أزرار محمد	النعامة
41	سعيدي بلخير	عين تموشنت
42	طرباقو أحمد	غرداية
43	قدور دواجي علي	الايزان
44	حوباد بوحفص	البيض
45	محمد قنيت	تيسمسيلت
46	محمد عموري عاشور	البليدة
47	سناني محمد الطيب	سوق اهراس

أعضاء مجلس الأمة المعينون

01	الطاهر زبيري
02	بوجمعة صويلح
03	عبد الله بوسنان
04	مبروك بلمهدي بن سي حمو
05	عمار مهدي
06	محي الدين عميمور
07	محمد الصالح حرزالله
08	عبد الرزاق بوحارة
09	دليلة حليلو
10	عبد الحميد برشيش
11	الحاج العايب
12	خالد كرزابي
13	محمد الواد
14	محمد مدني هواد مويسي
15	عبد الحميد بن الشيخ
16	الحاج عمر محداد
17	محمد مباركي
18	زهية بن عروس
19	فريد هباز
20	الطاهر زيشي
21	عبد الحميد مدواد
22	محمد مخلوفي

أما أعضاء مجلس الأمة الذين تستمر عضويتهم و البالغ عددهم 68 عضوا ،قد تم إثبات عضويتهم سابقا .

و في مساء يوم اليوم 09 جانفي 2004 عقد مجلس الأمة جلسة علنية تم فيها انتخاب السيد عبد القادر بن صالح بالإجماع رئيسا لمجلس الأمة بعد أن قدم أعضاء المجلس لائحة تزكية باسم ممثلي المجموعات البرلمانية و الفعالية السياسية الممثلة في المجلس .

لائحة تزكية

نحن أعضاء مجلس الأمة ممثلوا المجموعات البرلمانية، و الفعاليات السياسية الممثلة في مجلس الأمة، المجتمعين بتاريخ 2004/01/09 بمقر مجلس الأمة:

- حفاظا على الاستقرار و التوازن الذي ميز مؤسسات الجمهورية، وهي إحدى المؤشرات الهامة التي أعادت للجزائر مكانتها على الصعيد الدولي وعززت من مصداقيتها .
- إدراكا لطبيعة الرهانان و حجم التحديات المفروضة على الجزائر ،سيما في ظل الحركية الجديدة التي تشهدها الساحتان الإقليمية والدولية، و التي تتطلب مزيدا من التنسيق والتشاور و التفاهم بين مختلف القوى السياسية في البلاد.
- تثمينا للدور الذي لعبه مجلس الأمة في المجال التشريعي و الرقابي و السياسي.
- تقديرا لخبرة السيد عبد القادر بن صالح ولتجربته الطويلة في الميدان الإعلامي والسياسي والبرلماني التي برهن من خلالها عن رزانة كبيرة تميزت بأسلوب الحوار والتشاور و التقريب بين وجهات النظر المتباينة و أخذ المصالح العليا للبلاد فوق كل اعتبار إلى جانب حنكته في التسيير البرلماني ، التي أضحى مجلس الأمة ،كمؤسسة فتية ،بأمس الحاجة إليها.
- بناء على عملية التجديد النصفي لأعضاء مجلس الأمة،و انطلاقا من كل هذه المعطيات،فإننا و طبقا لاحكام المادة 114 من الدستور ، نقترح تجديد الثقة في شخص السيد عبد القادر ين صالح لرئاسة مجلس الأمة للفترة 2004–2007.

« من واجبي التنويه بالجهد المخلص للأعضاء الذين انتهت عهدتهم ... »

الأستاذ عبد الكريم سيدي موسى رئيسا للديوان

في اجتماع لإطارات مجلس الأمة ترأسه السيد عبد القادر بن صالح تم تنصيب الأستاذ عبد الكريم سيدي موسى رئيسا لديوان رئيس المجلس .

الاجتماع كان فرصة قدم فيها رئيس المجلس توجيهات لإطارات المجلس ، لتحسين الأداء على مستوى مختلف المصالح الإدارية و التقنية ، و بعد أن نبه إلى بعض النقائص أكد على ضرورة التفاني في الاستجابة لروح المسؤولية التي تقتضيها الوظائف و المهام الموكلة لإطارات و مستخدمي المجلس .

" الواجب الأخلاقي يلزمني بأن أقابل هذه الثقة بالتعهد بالعمل و إياكم كافة في ظل قواعد الإنصاف المقرونة بالاحترام و التقدير للجميع .."

" التشريف .. يحتم علي ايلاء العناية لكافة الآراء "

بعد تزكيته بالإجماع ألقى السيد عبد القادر بن صالح كلمة قصيرة هذا نصها :

سيداتي ، سادتي ،

في هذه اللحظة المتميّزة أود بداية أن أشكر كافة أعضاء مجلس الأمة الذين يواصلون عهدتهم فيه والذين إلتحقوا به أشكرهم على الثقة التي منحوني إياها قبل قليل ، لتولي رئاسة هذه الهيئة الموقرة

لزملائي القدامى ضمن الهيئة أقول أني أقدّر هذه الثقة حق قدرها ولزملائي الجدد فإني أعتبر هذا التكليف عربون تقدير أعتزّ به أيما اعتزاز وللجميع أقول أمنيتي ومسعاي هي أن أكون عند حسن ظنكم جميعاً

الآن وقد وضعت الثقة على عاتقي الواجب الأخلاقي يلزمني بأن أقابل هذه الثقة بالتعهد بالعمل وإياكم كافة في ظل قواعد الإنصاف المقرونة بالاحترام والتقدير للجميع ومع الجميع لترجمة المبادئ المكرسة في قوانين هيئتنا وقوانين بلادنا الأساسية وترقية خيارنا الديمقراطي التعددي .

التشريف الذي حظيت به من قبلكم زميلاتي زملائي ، يحتم علي بالطبع إيلاء العناية المستحقة لكافة الآراء ووجهات النظر التي يقدمها السيدات والسادة أعضاء مجلسنا الموقر.

لكنني قبل هذا وذلك ، أود أن أوجه تهنئتي الخالصة لكل الزملاء والزميلات الذين إلتحقوا بنا سواء أكانوا ممّن اختيروا من قبل الهيئة الانتخابية لكبار الناخبين ، أو أولئك الذين منحهم فخامة رئيس الجمهورية ثقته وفقًا للصلاحيات الدستورية المخولة له

وأرحب بالجميع في رحاب الغرفة العليا للبرلمان الجزائري، هذه الغرفة التي أصبحت من الآن بيتهم الثاني وأصبحوا ركائزها ضمن هذه الأسرة المتواضعة العدد والدقيقة المهمة

وللجميع أتمنى التوفيق والنجاح آملاً أن يكون جهدهم في مستوى الثقة التي وضعتها المجموعة الوطنية على عاتقهم

وأود بالمناسبة ذاتها أن أؤكد لجميع زميلاتي وزملائي عن استعداد رئاسة مجلس الأمة للتعاون التام معهم ومساعدتهم في تأدية المهمة النبيلة التي حمّلوا إياها

وأنا أرحب بكم في مقر مجلس الأمة ، زميلاتي زملائي أرى من واجبي أيضا التنويه بالجهد المخلص الذي بذله كافة أعضاء هذا المجلس الذين انتهت عهدتهم من أيام

وأود أمامكم في هذه الجلسة العلنية الخاصة أن أعبر لهم أيضا عن عرفاني الكبير على كل ما قدموه للهيئة وللمجموعة الوطنية من جهد واضح وعمل مخلص ، وأثمن عاليًا كافة المساهمات التي بذلوها لإرساء أركان هذه الهيئة والارتقاء بها إلى المستوى الذي هي عليه الآن

لقد كانوا المؤسسين والبناة في نفس الوقت أقول هذا وأنا أقدّر مغزى هذه الإشارة لأني منذ توليت رئاسة هذه الهيئة وطيلة السنتين الماضيتين ، لمست ، وعن قرب ، حقيقة ما أنجز وتحقق

بهذه المناسبة أود أن أتوجه بالشكر والعرفان للجميع ، لرئاسات المجلس السابقة ، لأعضائها ، كل أعضائها السابقين

واجب الوفاء يقتضي مني ومنكم أيضا في مثل هذه المناسبة الترحم على الزملاء والزميلات الذين غادروا دنيانا نهائيًا ، وفي مقدمتهم المناضل الوطني الكبير الأخ محمد الشريف مساعدية ، وللجميع ندعو بالرحمة والمغفرة ، ولهم نقدم صادق العرفان

زميلاتي ، زملائي ،

إن التجربة المكتسبة خلال عهدة السنوات الست الماضية كانت ثرية بالدروس وحافلة بالإنجازات وفيها قامت الغرفة الثانية للبرلمان بدورها كاملاً وفق ما منحها إياه الدستور بالرغم من حداثة التجربة وصعوبة ظروف التأسيس

فلكل أعضاء مجلس الأمة الذين انتهت عهدتهم أو الذين لازالوا يواصلون رسالتهم أتوجه بالشكر والعرفان على ما بذلوه لصالح المجموعة الوطنية وما ساهموا به من جهد مشكور لإرساء قواعد التجربة التعددية وتكريس الممارسة الديمقراطية كما لا يفوتني أن أشكرهم فرداً فرداً على المساعدات الثمينة التي قدموها لي شخصيا لتسيير هذه الهيئة السامية ، وأقول لهم دون مبالغة في الحكم أنه بفضل جهود الجميع أصبح النظام البرلماني في إطاره المزدوج حقيقة معاشة في بلادنا

وبفضلهم أيضا استطاع مجلس الأمة أن يكتسب سمعة لا تنكر وأن يحتل مكانة متميزة في نظام بلادنا المؤسساتي

إذ لم يكتف هذا المجلس بالقيام بالدور التقليدي المناط به دستوريا ولكنه عمل على حيازة فضاءات عمل جديدة مكنته من أن ينشط في الحقل الفكري ويتعمق في البحث في ميادين الاجتهادات الفقهية ويساهم في نشر وتوسيع مجالات الثقافة البرلمانية لصالح أعضائه والمهتمين أيضًا كما هو تحرك بفعالية للتعرف على الواقع الميداني وتحسس انشغالات المواطنين والمواطنات وتبني الشرعي منها

واليوم وقد أصبحنا جميعاً ننتمي لهذه الهيئة تحكمنا نفس القوانين وتحركنا نفس الغايات والأهداف الوطنية فإني أيتها الزميلات أيها الزملاء ، لعلى ثقة من أن مجلس الأمة وقد تعززت صفوفه بهذا السند النوعي سوف يواصل المسيرة ويعزز التجربة ويقوي الطموح للارتقاء به في خدمة البلاد وتعزيز الممارسة الديمقراطية وتحسين الأداء ضمن الهيئة وضمن البرلمان عموماً وفي ذلك سوف يجد أعضاء مجلس الأمة في رصيد التجربة السابقة زاداً يستعينون به للاضطلاع بمهامهم على أكمل وجه

سيداتي ، سادتي ،

سوف يعرف مجلس الأمة مثله في ذلك مثل بقية المؤسسات الدستورية خلال مسيرته القادمة ولا شك تطورات جديدة تفرضها المقتضيات السياسية الظرفية وهو كما في الماضي سوف يتعاطى معها بنفس روح المسؤولية ويوفق إن شاء الله وبفضل جهد وتعاون الجميع في إيجاد الحلول المناسبة لها عبر هذه المسيرة سوف تكون ، زميلاتي زملائي ، هيئتنا مدعوة أكثر من الماضي لأن تلعب دوراً محوريا في نظامنا البرلماني المزدوج وسوف تسهم بدون شك في تعميق وترسيخ التجربة والنموذج البرلماني الجزائري

وبقطع النظر عما يقال هنا أو هناك ، وما يقدم من أحكام تنقصها الدقة في كثير من الأحيان ، فإن مجالات عمل مجلس الأمة لا تزال غير مستغلة بالقدر الكافي وكيفما كانت القناعات الخاصة بكل واحد منا وتعدد الانتماءات السياسية التي يزخر بها مجلس الأمة ، فإن هذه التعددية وهذا التنوع سوف يكونان بفضل تعاون الجميع كما ذكرت عنصر ثراء من شأنه تعميق تجربة مجلس الأمة الدستورية وإرساء قواعد سير مؤسسات الجمهورية وبها معاً نبني ونعزز دولة الحق والقانون ونترجم على صعيد الواقع النهج الديمقراطي التعددي الذي اختاره نهائياً شعبنا

أيتها السيدات ، أيها السادة ،

قبل قليل وبالإجماع جددتم الثقة في وقد شكرتكم على موقفكم هذا لكن دعوني أقول لكم كيف فهمت هذا الموقف؟

إني أرى أن إجماعكم هذا بكل انتماءاتكم السياسية لم يكن فقط إجماعا حول شخصي وإنما كان خاصة إجماعاً على مواصلة استقرار المؤسسة ، إجماع على ضرورة العمل لتأكيد دورها الدستوري كاملاً في مجال التشريع ورقابة أعمال الحكومة وحماية الدستور والحفاظ على التوازن المؤسساتي وتعزيز الاستقرار للبلاد

إني أفهم تزكيتكم بأنها دعوة موجهة لي شخصياً للعمل على إشراككم جميعا ، كلٌ حسب مؤهلاته في هذا التوجه الطموح وهو ما سأفعله إن شاء الله

أيتها السيدات ، أيها السادة ،

إننا نعتقد أن المرحلة التي نشرع اليوم في تحقيق خطوتها الأولى ستكون محصلتها من محصلة جهودكم ، ومن المؤكد أن الأعضاء الجدد المتشبعين بالإيمان والإرادة إلى جانب زملائهم القدامى المسلحين بالخبرة والتجربة جميعهم سوف يعطون ولا شك دفعاً نوعياً للعمل التشريعي والرقابي لهيئتنا ومعكم جميعاً سوف تتواصل المسيرة

مسيرة بناء الدولة العصرية الديمقراطية المستقرة ، دولة المؤسسات وسيادة القانون

أود في النهاية أن أتوجه بالشكر للسيد الرئيس عميد السن الأخ الطاهر زبيري ، ومساعديه الذين أسنداه في تسيير هذه الجلسة

شكراً للجميع ،

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته

بعد
تجديد نصف أعضاء المجلس

يعقد مجلس الأمة يوم الاحد 14 مارس 2004 جلسة علنية للمصادقة على هياكل المجلس بعد التجديد النصفي الذي جرى يوم 09 جانفي 2004.
و طبقا للنظام الداخلي فإن مجلس الأمة يصادق حسب المادتين 11و26 على نواب الرئيس و رؤساء اللجان في جلسة علنية .. و تتوزع هذه الهياكل كما يلي :

مكتب المجلس

5
نواب للرئيس

مكتب اللجنة

رئيس اللجنة
نائب رئيس اللجنة
المقرر

عدد اللجان الدائمة

9
لجان وهي :
1– لجنة الشؤون القانونية و الإدارية و حقوق الإنسان ،
2– لجنة الدفاع ،
3– لجنة الشؤون الخارجية و التعاون الدولي و الجالية الجزائرية في الخارج ،
4– لجنة الفلاحة و التنمية الريفية،
5– لجنة الشؤون الاقتصادية و المالية ،
6– لجنة التربية و التكوين و التعليم العالي و البحث العلمي والشؤون الدينية،
7– لجنة التجهيز و التنمية المحلية،
8– لجنة الصحة و الشؤون الاجتماعية و العمل والتضامن الوطني ،
9– لجنة الثقافة و الإعلام و الشبيبة و السياحة

في العدد القادم نعود إلى توزيع الهياكل على المجموعات البرلمانية

محادثات رسمية برلمانية جزائرية - شيلية

استقبال الوفد الشيلي

■ جرت صباح يوم 27 جانفي 2004 بمقر مجلس الأمة محادثات رسمية برلمانية جزائرية شيلية بمناسبة الزيارة الرسمية التي قام بها السيد أندريس زلديفار رئيس مجلس الشيوخ لجمهورية الشيلي بدعوة من السيد عبد القادر بن صالح ، رئيس مجلس الأمة.

المحادثات التي تطرقت إلى العلاقات التاريخية بين البلدين وسجلت أنه برغم عوائق الجغرافيا وبعد المسافات كانت باستمرار علاقات مميزة .

ومن المنتظر أن تعطي هذه الزيارة وهي الأولى لمسؤول سام شيلي إلى الجزائر منذ أكثر من 30 سنة إنطلاقة جديدة ودفعا فعالا لتدعيم هذه العلاقات وإرساء مجالات التعاون في شتى الميادين خاصة وأن للجزائر والشيلي قضايا متشابهة تتعلق بالتنمية الاجتماعية والاقتصادية وإرساء الديمقراطية والتعددية.

كما كانت القضايا السياسية المطروحة على الساحة الدولية والجهوية محل تحليل وتبادل لوجهات النظر ، وفي هذا الإطار وحول الوضع في الشرق الأوسط كانت الرؤى متقاربة حول ضرورة تمكين شعب فلسطين من تقرير مصيره وإقامة دولته المستقلة وفقا للشرعية الدولية ، وعند التطرق للأوضاع في منطقة الشرق الأوسط تعرّض الجانبان إلى الدور الفعال للأمم المتحدة و المجموعة الدولية لتمكين الشعب العراقي من إقامة سلطته واختيار مؤسساته الشرعية.

وفيما يخص الوضع في منطقة شمال إفريقيا وبالخصوص قضية الصحراء الغربية ، وبعد تبادل وجهات النظر تمت الإشارة إلى ضرورة تظافر جهود الأسرة الدولية لتطبيق مخطط التسوية الأممي وقرارات مجلس الأمن ، كما كانت العلاقات البرلمانية محورا هاما في هذا اللقاء حيث تم التركيز على دور الديبلوماسية البرلمانية في دعم ومساندة ودفع العلاقات الثنائية خدمة لمصالح الشعوب.

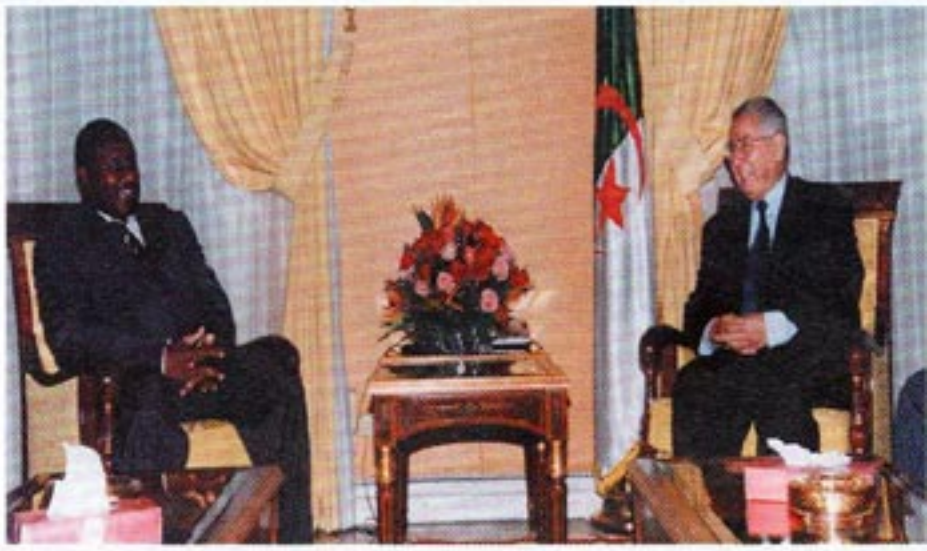

رئيس المجلس يستقبل رئيس المجلس الإنتقالي البورندي

ويستقبل الوفد الكندي

شخصيات

■ استقبل السيد عبد القادر بن صالح ، رئيس مجلس الأمة يوم الاثنين 12 جانفي 2004 ، السيد جون منياني رئيس المجلس الوطني الانتقالي البورندي.
وبعد أن استعرض خلالها السيد جون منياني الوضع في بورندي ، تناولت العلاقات الثنائية ومجالات التعاون التي ينبغي تعزيزها بالتشاور بين مسئولي البلدين ، كما تطرقت إلى أهمية استتباب الأمن والاستقرار في بورندي وافريقيا كأحد أهم الأولويات والتحديات التي يتطلبها مشروع التنمية الاقتصادية والاجتماعية في القارة.

ورئيس المجلس الإستشاري الصحراوي

■ والتقى يوم الأحد 25 جانفي 2004 ، السيد مولاي بيبات رئيس المجلس الاستشاري الصحراوي.
اللقاء كان مناسبة أطلع فيها رئيس المجلس الاستشاري الصحراوي رئيس مجلس الأمة على تطورات القضية الصحراوية و تم خلالها التأكيد على ضرورة تطبيق مخطط التسوية الأممي و قرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

■ واستقبل يوم الثلاثاء 20 جانفي 2004 ، السيد بيتر ميلي كان رئيس مجلس العموم الكندي و الوفد المرافق له.

و قد تناولت المحادثات تجربة البلدين في المجال البرلماني ومراحل تطورها كما استعرضت الإمكانيات المتوفرة للبرلمانيين من الجزائر وكندا للحوار و تنسيق المواقف و في مقدمتها الاتحاد البرلماني الدولي .
خلال اللقاء تبادل رئيس مجلس الأمة مع بعض أعضاء الوفد وجهات النظر حول لجنة الصداقة البرلمانية ومنظمة الفرانكوفونية كفضاء ثقافي.

النشاط الخارجي

شارك السيد محمد بن سلامة عضو مجلس الأمة في اجتماع فوج العمل " **نظام الجمعية البرلمانية الاورو- متوسطية** " الذي انعقد بالعاصمة البلجيكية بروكسل في الفترة الممتدة ما بين 19و20 جانفي 2004.

وقد خصص هذا الاجتماع لدراسة المواضيع التالية :

1- المصادقة على النتائج المتوصل إليها من طرف فوج العمل (APEA)المنعقد في 16و17 أكتوبر 2003.

2- دراسة المقترحات الخاصة بإنشاء المجلس البرلماني الاورومتوسطي والمصادقة عليها قبل عرضها على المؤتمر الوزاري.

■ شارك السيد مصطفى خيار عضو مجلس الأمة في الملتقى البرلماني حول موضوع سياسات الدفاع و الأمن في أوروبا الغربية و التهديدات الجديدة التي تواجهها،و ذلك خلال الفترة الممتدة من 9 إلى 10 فيفري 2004 بفالنس الإسبانية ،وسيخصص الاجتماع لدراسة المواضيع التالية:

- السياسات الدفاعية في أروربا.
- تدمير أسلحة الدمار الشامل.
- الإرهاب.
- التنمية والتعاون فيما بين الدول الأوروبية و العالم العربي.

الملتقى من تنظيم مجلس أوروبا ،حضره برلمانيو ثلاثين دولة أوروبية وممثلي برلمانات دول الضفة الغربية للمتوسط.

■ شارك وفد عن مجلس الأمة برئاسة السيدة زهرة ظريف بيطاط عضو المجلس والسيد سيدي موسى عبد الكريم مستشار لدى رئيس مجلس الأمة في الدورة الـ 28 لهيئة التنسيق للندوة الخاصة بالأمن والتعاون في حوض البحر الأبيض المتوسط والتي جرت بمدينة نيس فرنسا يومي 10 و 11 فيفري 2004 ،والتي خصصت لمناقشة و إثراء و المصادقة على القوانين الداخلية والمالية للجمعية المستقبلية "الجمعية البرلمانية للدول المتوسطية".

■ شارك وفد عن مجلس الأمة في المؤتمر الرابع لرؤساء البرلمانات الاورومتوسطية بمالطا(لافاليت) فيما بين 20 و21 فيفري 2004 ، و قد تم مناقشة المواضيع التالية :

- تقارير المؤتمرات الوزارية الاورومتوسطية (فالنسيا ، كريت ، نابولي) ، قدمه مقرر البرلمان الأوروبي.
- عرض حال عن الحوار البرلماني داخل الفضاء الاورومتوسطي ، قدمه مقرران من تونس و مصر.

انتهى اللقاء بالمصادقة على إعلان نهائي يضم طموحات وأراء و توجهات المؤتمر مع اختيار العاصمة التي تحتضن المؤتمر الخامس المقبل لرؤساء البرلمان الاورومتوسطية

■ شارك السيد محمد دراوي عضو مجلس الأمة في المؤتمر الـ11 للاتحاد البرلماني العربي و أشغال الدورة الـ45 لمجلس الاتحاد التي ستعقد بالعاصمة السورية "دمشق" من 28 فيفري إلى 02 مارس 2004.

يتضمن جدول أعمال المؤتمر عددا من المحاور منها:

- تقييم الأوضاع العربية الراهنة ،
- دور البرلمانيين العرب في تعزيز التضامن العربي ومواجهة التحديات وإنشاء البرلمان العربي ،
- تشكيل هيئة برلمانية عربية لمتابعة إصدار الميثاق العربي وحقوق الإنسان ،
- مناقشة موضوع السوق العربية المشتركة.

أما جدول أعمال مجلس الاتحاد فيتضمن : الموافقة على قائمة المنظمات العربية والدولية التي يمكن دعوتها لحضور اجتماعات الاتحاد بصفة ملاحظ فضلا عن تعيين الأمين العام الجديد.

سيشارك وفد برلماني جزائري في أشغال المؤتمر التأسيس للبرلمان الإفريقي (برلمان عموم إفريقيا) الذي سينعقد بالعاصمة الإثيوبية أديس أبابا (المقر الحالي للاتحاد البرلمانيين الإفريقي)، وذلك خلال الفترة الممتدة من17 إلى 19 مارس 2004 ، ويمثل مجلس الأمة السيدين محمد دراوي و السيد مصطفى بودينة، بينما يمثل المجلس الشعبي الوطني السيدة قارة باية و السيد شارة بشير و السيد حمى

لعروسي.

وستعرف هذه أشغال هذا المؤتمر انتخاب رئيس للبرلمان الإفريقي ونائبين له (مكتب المجلس) ، و اختيار مقرا له في إحدى عواصم الدول الإفريقية الموقعة على بروتوكول إنشاء البرلمان الإفريقي (26 دولة لحد الآن) ، مع الإشارة إلى أن هناك ثلاثة(03) دول إفريقية طلبت رسميا احتضان المقر(مصر، جنوب إفريقيا، ليبيا)، إضافة إلى التنصيب الرسمي لأعضاء البرلمان الإفريقي و أدائهم للقسم (اليمين) كممثلون للشعوب الإفريقية في هذا البرلمان لعهدة مدتها(05) سنوات.

ونشير بأن السيد مصطفى بودينة سيشارك في اجتماع اللجنة التنفيذية بمقر الاتحاد البرلماني الإفريقي (أثيوبيا) لتدقيق ودراسة حسابات الاتحاد باعتباره مدقق حسابات (عضو اللجنة التنفيذية للاتحاد البرلماني الإفريقي) ، وذلك قبل بداية أشغال المؤتمر التأسيسي للبرلمان الإفريقي .

■ شارك السيد محي الدين عميمور ، عضو مجلس الأمة في فعاليات أشغال:

– الاجتماع التاسع للجنة التنفيذية
– الدورة السادسة لمجلس الاتحاد
– المؤتمر العام الثالث

لاتحاد برلمانات الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي خلال الفترة الممتدة من 05 إلى 10 مارس 2004 .

وقد خصصت هذه الاجتماعات لدراسة ومناقشة جدول أعمال اللجنة التنفيذية (05–06 مارس)، وجدول أعمال مجلس الاتحاد(07–08 مارس) وجدول أعمال المؤتمر (09–10 مارس).

وأهم ما ميز هذه الأشغال ناهيك عن دراسة التقارير المالية والإدارية للاتحاد :

– قضية القدس الشريف و فلسطين .
– الوضع في العراق .
– مكافحة الإرهاب .
– تفعيل الحوار العربي الغربي (البرلمان)
– إعمار العراق و أفغانستان .
– السوق الإسلامية و البرلمان الإسلامي.
– السلام في الشرق الأوسط.

اجتماع اللجنة القانونية لمجلس الشورى المغاربي

رئيس الشعبة الجزائرية السيد إبراهيم بولحية يرأس الاجتماع

رئيس المجلس يستقبل أعضاء اللجنة

اجتمعت يوم الثلاثاء20 جانفي 2004 اللجنة القانونية لمجلس الشورى لاتحاد المغرب العربي بمقر مجلس الأمة ، و ذلك تحضيرا للدورة القادمة للمجلس المزمع انعقادها بتونس .

قامت اللجنة القانونية التي اجتمعت برئاسة السيد ابراهيم بولحية رئيس الشعبة الجزائرية لمجلس الشورى لاتحاد المغرب العربي وبحضور عضوين عن كل بلد من دول الاتحاد، بتحضير جدول أعمال الدورة القادمة و النظام الداخلي للمجلس و كذا سبل تفعيل مجلس الشورى لاتحاد المغرب العربي ، كما بحث المجتمعون سبل توحيد التشريعات لدول الاتحاد وصولا إلى منظومة اتحادية وكذا دراسة إنشاء لجنة للمرأة و الطفولة.

كما تطرق أعضاء اللجنة إلى إمكانية تحويل شعب الاتحاد المغاربي إلى لجان دائمة على مستوى المجالس الوطنية لدول الاتحاد .

لتذكير فان الدورة ال16 لمكتب مجلس الشورى لاتحاد المغرب العربي قد انعقدت يومي 9– 10 ديسمبر الفارط – بمقر مجلس الأمة– الجزائر، وتم خلالها تقييم نشاطات المجلس و هياكله إلى جانب ضبط محاور اجتماعات اللجان الخمس للمجلس وجدولتها.

أخبار برلمانية من العالم

بروكسل

أعمال لجان المنتدى الأورو-متوسطي تنهي صياغة الترتيبات بتحويله إلى جمعية

انتهت يوم 20 جانفي 2004 أعمال لجان المنتدى الأورو-متوسطي التي اجتمعت على مدى يومين في مقر البرلمان الأوروبي ببروكسل والتي شارك فيها برلمانيون جزائريون (السيدان ميلود شرفي رئيس المجموعة البرلمانية للتجمع الوطني الديمقراطي بالمجلس الشعبي الوطني و محمد بن سلامة عضو مجلس الأمة). الغرض من هذا الاجتماع وضع اللمسات الأخيرة لتحويل المنتدى إلى جمعية أورو-متوسطية. و قد ترأس الجانب المتوسطي في الاجتماعات عبد الواحد الراضي ، رئيس مجلس النواب المغربي ورافقه نواب من عدة برلمانات متوسطية.

وانتهت لجنة صياغة الترتيبات التي تتعلق بتحويل المنتدى إلى جمعية طبقا للاتفاق الذي تم التوصل إليه في 02 ديسمبر الماضي. وتضمن الإعلان عدة مواد أساسية ، منها المادة التي تعتبر الجمعية البرلمانية الأورو-متوسطية المؤسسة البرلمانية لمسلسل برشلونة ، وتتمثل مهامها في تقديم الدعم والمساهمة البرلمانية في تعزيز وتطوير هذا المسلسل ، ومناقشة كافة القضايا المرتبطة به. والمادة التي تعتبر أعضاء الجمعية هم البرلمانيون المعينون من جانب البرلمانات الوطنية في البلدان الأعضاء في الاتحاد والبرلمانيون المعينون من قبل (جانب) البرلمان الأوروبي.

وتتكون الجمعية البرلمانية من عدد لا يزيد عن 240 عضوا وتعمل البرلمانات الأعضاء على ضمان تمثيل النساء البرلمانيات ضمن وفودها وفق الإجراءات القانونية المعمول بها في كل بلد. أما المادة الثالثة فتنص على أن للجمعية البرلمانية أن تتداول في مجمل مواضيع الشراكة الأورو-متوسطية وتعمل على متابعة تنفيذ اتفاقيات الشراكة.

أما المادة الرابعة فتنص على أن مكتب رئاسة الجمعية يتكون من أربعة أعضاء ، اثنان منهم تعينهما برلمانات البلدان المتوسطية وواحد يعينه البرلمان الأوروبي وواحد تعينه البرلمانات الوطنية للبلدان الأعضاء في الاتحاد الأوروبي ، ويتولى رئاسة الجمعية أحد أعضاء مكتب الرئاسة بالتناوب السنوي على النحو الذي يضمن المساواة والتناوب بين الشمال والجنوب. وتنص المادة الخامسة على أن الجمعية البرلمانية تنظم في إطار ثلاث لجان برلمانية تتولى كل واحدة منها متابعة جانب من جوانب الشراكة الأورو-متوسطية واللجان هي : لجنة القضايا السياسية والأمن وحقوق الإنسان ، ولجنة القضايا الاقتصادية والمالية والاجتماعية وقضايا التربية ، ولجنة الرفع من جودة الحياة والمبادلات البشرية والثقافية. وتجتمع الجمعية البرلمانية مرة واحدة في العام ، واللغات الرسمية بها هي اللغات الرسمية للاتحاد الأوروبي والعربية والعبرية والتركية.

جنوب إفريقيا

انتخابات عامة في شهر أفريل المقبل

ستجري في جنوب إفريقيا انتخابات عامة في 14 أفريل المقبل وهي الثالثة من نوعها منذ نهاية الأبرتايد (Apartheid) . وقد جاء الإعلان عن تنظيم هذه الانتخابات على لسان الرئيس ثابو مبيكي في خطاب أمام البرلمان حيث شدد فيه على أن "استئصال الفقر" مازال – بعد عشر سنوات من الديمقراطية – يشكّل التحدي الأساسي بالبلاد والذي يجب مواجهته بتعزيز السياسات المتبعة منذ سقوط نظام التمييز العنصري. وفي تقييمه للمشوار الذي قطعته جنوب أفريقيا منذ نهاية هذا النظام في بريتوريا قال مبيكي إن بلاده حققت تقدما هاما للارتقاء بالكرامة الإنسانية والحرية التي تحدث

عنها نيلسون مانديلا قبل نحو عشر سنوات.

حوالي 20 مليون مسجل في القوائم الانتخابية من بين 8,44 مليون نسمة مدعوون لانتخاب البرلمان الذي سيعين رئيس الدولة. كما أن الاقتراع يخص أيضا تسع (09) مقاطعات التي ستنتخب كل واحدة منها برلمانا لها.

سريلانكا

حل البرلمان السريلانكي والانتخابات التشريعية في أفريل المقبل

قررت الرئيسة السريلانكية شاندريكا كوماراتونغا حل البرلمان ودعت إلى تنظيم انتخابات تشريعية في الثاني من أفريل المقبل حسب ما أعلن مسؤولون في كولومبو. واعتبر قرار الرئيسة السريلانكية محاولة لوضع حد للصراع على السلطة مع رئيس الوزراء قد تشعل مجددا العداوة بين التاميل والسنهاليين.

و يفتح قرار كوماراتونغا حل البرلمان الذي يرأسه خصمها رئيس الوزراء رانيل ويكريميسينغي الطريق لانتخابات مبكرة قبل أربع سنوات من موعدها المقرر. وأعلن المسؤول نيفيل ناناياكارا أن الرئيسة كوماراتونغا ستنشر في الجريدة الرسمية اعلانا بحل البرلمان الذي يتكون من مجلسين يضمان 225 عضوا بأثر فوري. ونشب الخلاف بين كوماراتونغا وخصمها ويكريميسينغي منذ أن فاز حزب هذا الأخير في الانتخابات التشريعية في ديسمبر 2001 وأثارت الرئيسة السريلانكية أزمة دستورية في مطلع نوفمبر عندما أقالت ثلاثة وزراء أساسيين وعلقت البرلمان وأمرت الجيش بالانتشار حول المنشآت الاستراتيجية ووضعت الشرطة في حالة تأهب قصوى ونتج عن هذه الأزمة تجميد عملية السلام في إطار وساطة نرويجية مع حركة تمرد التاميل في نزاع أسفر عن مقتل أكثر من 60 ألف شخص خلال أكثر من عشرين سنة.

بروكسل

البرلمان الأوروبي يمنح جائزة ساخاروف لعنان

عادت جائزة ساخاروف لسنة 2003 التي يمنحها البرلمان الأوروبي للمدافعين عن حقوق الإنسان بالعالم ، لمنظمة الأمم المتحدة وكوفي عنان وكل العاملين بهذه المنظمة ، خاصة منهم المبعوث الأممي الخاص بالعراق السيد سارجيو فييرا الذي قتل في شهر أوت الماضي.

وقد سلمت الجائزة يوم الخميس 29 جانفي 2004 ، خلال حفل نظم بالجلسة العلنية للبرلمان الأوروبي ببروكسل ، لكوفي عنان ، الأمين العام لمنظمة الأمم المتحدة ، بحضور عائلات الضحايا وعدد من المجروحين الذي أصيبوا خلال العملية التي استهدفت مقر الأمم المتحدة ببغداد في 19 أوت 2003 وتسببت في مقتل 22 شخصا ، من بينهم 18 من العاملين بمنظمة الأمم المتحدة ، إلى جانب المبعوث الخاص للأمم المتحدة السيد سارجيو فييرادوميلو. وفي ندوة صحفية بمقر البرلمان ، حذر عنان من خطر استغلال قضية محاربة الإرهاب لانتهاك حقوق الإنسان ، منتقدا بذلك ضمنيا الولايات المتحدة الأمريكية قائلا " باننا ضد الإرهاب ولكننا ندافع عن حقوق الإنسان" ، وذلك ردا على سؤال حول مصير المعتقلين بمعسكر غوانتانامو بكوبا الذي يضم عددا من الناشطين الإسلاميين.

السينغال

تنصيب البرلمان الأفريقي يوم 18 مارس المقبل

أعلن رئيس لجنة الاتحاد الأفريقي السيد آلفا عمر كوناري ، أن تنصيب البرلمان الأفريقي سيتم يوم 18 مارس المقبل ، و قد أعلن السيد كوناري ذلك عقب اجتماع عمل بوزارة الشؤون الخارجية السنغالية خصص أساسا للتحضيرات الخاصة بلقاء قاري حول "الديون الأفريقية وإنشاء المجلس الخاص بمستقبل الاتحاد الذي تمت المصادقة على مشروعه في جويلية 2003 بمابوتو بغرض البحث عن تمويل مبادرات الشراكة الجديدة من أجل تنمية إفريقيا (نيباد).

وأوضح رئيس لجنة الاتحاد الأفريقي بشأن البرلمان الأفريقي الذي تمت المصادقة على مبدئه في 2001 ، أنه ستكون له صلاحيات استشارية خلال سنواته الخمس الأولى ليتمتع فيما بعد بكامل الصلاحيات التشريعية. وكشف من جهة أخرى انه سيتم تنصيب المجلس الاقتصادي والاجتماعي والثقافي بعد تنصيب البرلمان ببضعة أشهر في حين سيتم تنصيب مجلس السلام والأمن في شهر ماي كأقصى حد.

× باكستان

مشرف يفوز بالثقة في البرلمان ويظل رئيسا للبلاد حتى أواخر 2007

حصل الرئيس الباكستاني برويز مشرف على الثقة في البرلمان وأربعة مجالس محلية يوم 01 جانفي 2004 ، مما يعني أن الجنرال الذي تولى السلطة عام 1999 في انقلاب أبيض على رئيس الوزراء نواز شريف ، يظل رئيسا للبلاد حتى أواخر عام 2007. ويأتي هذا بعد الموافقة على سلسلة من التعديلات الدستورية التي منحته سلطات واسعة بما في ذلك سلطة عزل رئيس الوزراء والحكومة المنتخبة وحل البرلمان نفسه. وأظهرت

النتائج الرسمية أن مشرف حصل على 658 صوتا من بين إجمالي 1170 مقعدا في كل المجالس. وكان هناك صوت واحد معارض لمشرف بعد أن قاطعت أحزاب المعارضة الاقتراع أو امتنعت عن التصويت. كما أيدت التعديلات الدستورية تحالف من الأحزاب الإسلامية المتشددة يدعى "مجلس العمل المتحد" مما يمنح مشرف أغلبية الثلثين التي يحتاج إليها إلا أن الأحزاب الإسلامية امتنعت عن التصويت في اقتراع الثقة الذي يحتاج فيه مشرف إلى أغلبية مطلقة فقط.

وقبل الاقتراع شن أعضاء برلمان من أحزاب معارضة علمانية احتجاجات صاخبة في مجلسي البرلمان مطالبين باستقالة مشرف بعدها انسحبوا وقرروا مقاطعة الاقتراع.

وتنازل مشرف عن بعض السلطات لرئيس الوزراء بعد انتخابات أجريت في أكتوبر 2002 إلا أنه مازال متمتعا بأكبر السلطات في الدولة. ويقول مجلس العمل المتحد الذي يعارض بشدة قرار مشرف التحالف مع الولايات المتحدة الأمريكية في الحرب على الإرهاب أنه أيد هذه التعديلات "من أجل إنهاء الأزمة السياسية التي أصابت مجلسي البرلمان بالشلل منذ الانتخابات التي أجريت عام 2002".

أما المحللون فهم يرون أن مشرف عزز موقفه من خلال الحصول على موافقة البرلمان على توليه رئاسة البلاد وعلى التعديلات الدستورية التي أدخلها بعد إعادة البلاد إلى النظام الديمقراطي عام 2002.

فرنسا

مجلس النواب الفرنسي يتبنى قانون حظر الشارات الدينية في المدارس الرسمية بأكثرية ساحقة تمهيدا لرفعه إلى مجلس الشيوخ

أسدل الستار على الفصل الأول من قانون منع الشارات الدينية في المدارس الحكومية في فرنسا وعلى رأسها الحجاب ، وذلك بعد تصويت مجلس النواب الفرنسي على القانون بأغلبية ساحقة ، ولم تنجح المنظمات الإسلامية و لا باقي المعارضين لهذا القانون من العلمانيين واليساريين الفرنسيين ولا الاحتجاجات في عدد من البلدان العربية والإسلامية في منع البرلمان الفرنسي من تمرير القانون. واجتاز القانون الذي صوت عليه النواب يوم 10 فيفري حاجز ما يسمى بـ"القراءة الأولى" لينتقل في الثاني في شهر مارس القادم إلى مجلس الشيوخ قبل أن يعود مجددا إلى الجمعية الوطنية من أجل تصويت ثالث وأخير عليه في منتصف الشهر ذاته ، إلا أن الإجراءات المقبلة شكلية إلى حد كبير ومن غير المتوقع أن تشهد انقلابا ضد القانون. وصوت لصالح القانون 494 نائبا من أصل 561 وعارضه 36 نائبا فيما امتنع عن التصويت نواب حزب الاتحاد من أجل الديمقراطية الفرنسية وهو حزب الوسط. وبحسب بنوده ، فإن القانون الجديد يحظر لبس الشارات الدينية الظاهرة في المدارس الحكومية ، ويعرض للطرد الطلبة الذين يصرون على ارتداء الشارات المحظورة ، وسيدخل القانون حيز التنفيذ مع العام الدراسي الذي يبدأ في شهر سبتمبر القادم. وفور التصويت عليه ، أعلن رئيس الوزراء الفرنسي جان بيار رافاران أن القانون الجديد "عزز العلمانية" وشكر النواب للدعم المكثف الذي وفروه لمشروع القانون.

ولم تقبل الحكومة سوى تعديلين اثنين على القانون ، الأول يتناول بندا يشدد على الحوار بين إدارة المدرسة والتلميذ أو التلميذة المعنية قبل اتخاذ قرار عقابي من قبل الإدارة ، أما التعديل الثاني فقد تقدمت به الحكومة إلى الحزب الاشتراكي ، حيث قبلت أن يعاد النظر في القانون الجديد بعد عام من العمل به من أجل تقويمه والنظر في كيفية تطبيقه. ويعود التصويت الساحق لصالح القانون إلى دعمه من جانب نواب الاتحاد من أجل حركة شعبية وهو حزب الأكثرية ونواب الحزب الاشتراكي المعارض. وقد صوتت ضد القانون أقلية مكونة من نواب الحزب الشيوعي والنواب الحضر الثلاثة وعدد من نواب الوسط. وتصر الحكومة على أن الحظر لا يستهدف أي ديانة بعينها لكن وزراء أقروا أن الهدف الرئيسي هو الحجاب الإسلامي والتعليقات المعادية للسامية التي تصدر عن طلبة مسلمين.

وقال جان لوي ديبري رئيس البرلمان "يتعلق الأمر هذا بالتأكيد بشكل لا لبس فيه على أن المدارس العامة مكان للتعلم وليس لممارسة أنشطة تشدد أو تبشير ودعوة". ورغم هذه النتيجة الحاسمة ، فإن الكثيرين ما زالوا يعتبرون أن القانون الجديد لن يحل مسألة الحجاب أو الرموز الدينية الأخرى في المدارس فيما تهيئ الحكومة لإصدار تعميم وربما قانون يمنع ارتداء الشارات الدينية في الإدارات العامة على رأسها المستشفيات حيث أخذت المشاكل تتفاقم.

هولندا

البرلمان الهولندي يصادق على اقتراح لطرد طالبي اللجوء السياسي

صادق البرلمان الهولندي يوم 17 فيفري 2004 على اقتراح ينص على طرد 26 ألف من طالبي اللجوء بالرغم من الانتقادات الصادرة عن قسم كبير من السكان وعن منظمات للدفاع عن حقوق الإنسان.

وصوت البرلمان على ثلاث مذكرات من أصل 16 مطروحة لا تتضمن سوى تعديلات طفيفة لمشروع القانون المتعلق بـ 26 ألف من طالبي اللجوء وصلوا

إلى هولندا قبل الأول من أفريل 2001 تاريخ بدء تنفيذ قانون جديد أكثر تشددا.

مصر

ممثل عن البرلمان الأوروبي يدعو إلى إقامة دولة فلسطينية مستقلة

أوضح السيد سامي نير رئيس وفد البرلمان الأوروبي الذي زار مصر في مؤتمر صحفي عقده يوم 18 فيفري 2004 بالقاهرة أن السلام الدائم في منطقة الشرق الأوسط لن يتحقق إلا بالاعتراف بالحق الثابت للشعب الفلسطيني. وعبر عن أمله في أن يضطلع الاتحاد الأوروبي بدور حيوي وهام في إيجاد الحلول الدائمة والنهائية لأزمة الشرق الأوسط التي تمر في الفترة الراهنة بمرحلة حساسة وصعبة.

وأكد المتحدث أن البرلمان الأوروبي قد اتخذ عدة قرارات تطالب كلها إسرائيل بضرورة احترام حقوق الإنسان في الأراضي العربية المحتلة مشيرا إلى أن البرلمان قد يطلب بتعليق اتفاق الشراكة بين الاتحاد الأوروبي وإسرائيل إذا استمرت هذه الأخيرة في ممارسة القمع ضد الشعب الفلسطيني. وبعد أن أدان رئيس الوفد البرلماني الأوروبي عملية إقامة الجدار العازل فوق الأراضي الفلسطينية أوضح أن هذا الجدار الذي تقيمه إسرائيل ستنجر عنه مشاكل عويصة لا نهاية لها في المنطقة وانتقد المتحدث المبادرة الأمريكية الخاصة بالديمقراطية في الشرق الأوسط وقال أن البرلمان الأوروبي يجهل كل تفاصيل محتوى المبادرة التي لم تناقش بتاتا على مستوى المؤسسات الأوروبية والدولية نفيا في نفس الوقت علمه بمبادرة وزير الخارجية الألماني يوشكا فيشر الخاصة كذلك بالديمقراطية في منطقة الشرق الأوسط. وأضاف المتحدث أن تجسيد الديمقراطية في دول منطقة الشرق الأوسط لابد وأن يتم من طرف شعوب هذه الدول بعيدا عن كل تدخل أجنبي ، كما نوّه رئيس وفد البرلمان الأوروبي بفكرة تنظيم ندوة فكرية عربية حول الديمقراطية وحقوق الإنسان المزمع عقدها بالاسكندرية خلال الأسبوع الثاني من شهر مارس القادم بمشاركة منظمات غير حكومية.

كوريا الجنوبية

برلمان كوريا الجنوبية يوافق على إرسال 3000 جندي إلى العراق

قال مسؤول برلماني أن برلمان كوريا الجنوبية وافق يوم 13 فيفري 2004 على خطة حكومية لإرسال ثلاثة آلاف جندي للمساعدة في إعادة إعمار العراق. وأضاف المسؤول أن الجمعية الوطنية وافقت بأغلبية 155 صوتا واعتراض 50 بعد

عدة أشهر من المناقشات منذ أن تعهد الرئيس روهمو هيون في أكتوبر الماضي بإرسال قوات لمساعدة الولايات المتحدة حليف سيول. وامتنع سبعة أعضاء في البرلمان المؤلف من 273 عضوا عن التصويت الذي أجرى في حضور 212 عضوا.

وتفاوض الزعماء الحزبيون على إجازة القرار سلفا في تصويت أصبح حساسا على نحو متزايد قبل الانتخابات العامة التي تجري في 15 أفريل وقال مسؤولون عسكريون كوريون جنوبيون أنهم يخططون لإرسال القوات المؤلفة من 1600 من سلاح المهندسين والأطباء و 1400 جندي مقاتل للدفاع عنهم إلى مدينة كركوك الواقعة في شمال العراق في أواخر أفريل.

وهذا سيجعل كوريا الجنوبية التي أرسلت 675 جنديا غير مقاتل إلى العراق في ماي أكبر ثالث دولة لها قوات أجنبية في العراق بعد الولايات المتحدة وبريطانيا.

إيران

فوز المحافظين بالانتخابات البرلمانية في إيران

أسفرت نتائج الفرز النهائي للإنتخابات العامة التي جرت يوم الجمعة 20 فيفري 2004 في إيران حصول المحافظين على أغلبية واضحة في البرلمان وفقا لما ذكرته وكالة أنباء الجمهورية الاسلامية الإيرانية يوم الأربعاء 25 فيفري. وأضافت الوكالة أن 27 مترشحا محافظا انتخبوا في طهران آخر الدوائر التي انتهت من فرز الأصوات مما يمنح المحافظين 156 مقعدا في البرلمان المتكون أصلا من 290

مقعدا.

يذكر أن فوز المحافظون كان متوقعا منذ الوهلة الأولى لانتهاء الانتخابات البرلمانية وكانت هذه الأخيرة قد شهدت اقبالا غير متوقع لعدد الناخبين لاسيما بعد تمديد فتح مراكز الاقتراع أربع موات متتالية اعتبارا من الموعد المحدد أصلا لانتهاء العملية وتراوحت نسبة المشاركة بين 47 و52 في المائة.

1

الحوادث AL-HAWADETH
الحوادث - اسبوعية - سياسية - مستقلة مصورة - أصدرها سليم اللوزي

في حديث مطول لمجلة

رئيس المجلس يتناول قضايا برلمانية و يجيب عن أسئلة حول قضايا الساعة .

رئيس المجلس يتحدث لمندوب المجلة

صدر يوم الخميس 11 أفريل حديث مطول بمجلة "الحوادث" التي تصدر في لبنان و لندن أجراه مع رئيس المجلس مندوبها و مدير مكتبها الإقليمي الصحفي عبد الرحمن سلامة .. و قد أجاب السيد عبد القادر بن صالح عن 23 سؤالا تتعلق بالتجربة البرلمانية .. ومسار إرساء الديمقراطية و التعددية في الجزائر ، وكذلك أهم قضايا الساعة وفي مقدمتها الانتخابات الرئاسية .. وهذه مقتطفات من الحديث :

☆ عن تقييم التجربة في المجلس الشعبي الوطني قال السيد عبد القادر بن صالح:

لا يمكن كما تعلم اختصار التجربة البرلمانية التعددية في الإجابة عن سؤال في حديث أو مقابلة صحفية .. فالعهدة البرلمانية التعددية الأولى التي بدأت في 1997 ، جاءت أولا كلبنة في بناء مؤسساتي ديمقراطي تعددي و في ظروف تعرفونها ، كان فيها الإرهاب الهمجي مهددا لكيان الدولة والأمة، وكان في تلك الظروف العالم يتفرج علينا و بعض الأطراف المعلومة تدفع إلى اليأس وتيئيس الشعب الجزائري وزعزعة ثقته في الدولة والمؤسسات لكن المواطنات والمواطنين الذين تخندقوا إلى جانب الجيش الشعبي الوطني وقوات الأمن و المقاومين التفوا و تجندوا لمكافحة الإرهاب و الانخراط في مسار التقويم الوطني .. وضمن هذا المسار كانت الانتخابات التشريعية التعددية في جوان 1997 والتي انبثق عنها أول مجلس شعبي وطني تعددي في الجزائر و ذلك بعد إقرار دستور 1996 الذي استحدث بموجبه النظام البرلماني المزدوج أي المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة. و قد أبرزت هذه التجربة مشهدا ديمقراطيا تعدديا حقيقيا في المجلس الشعبي الوطني ، إذ أن التمثيل في هذه العهدة كان على أوسع نطاق لكل التشكيلات السياسية بكل تناقضاتها و توجهاتها ، وبقدر ما كانت تلك التجربة شاقة و صعبة و أنا أتحدث كوني تشرفت بترأس المجلس بقدر ما كانت شاقة و صعبة لما تطلبته من حكمة وتبصر في التعامل مع توجهات متناقضة و صراعات حزبية كانت تنتقل بكل حماس واندفاع في بعض الأحيان إلى قبة المجلس ، كانت تلك التجربة أيضا ثرية و مفيدة في تعرف التشكيلات السياسية على بعضها البعض عن قرب وشكلت سببا لقيام تواصل وحوار بينها .. وهذا أحد ثمار التجربة..كما أن أول ائتلاف حكومي انصهرت فيها قوى سياسية فاعلة على مستوى الجهاز التنفيذي انبثق من المجلس الشعبي الوطني ، وخلاصة القول فان التجربة البرلمانية أسست لمفهوم التعايش السياسي و هو مفهوم جديد في بلادنا بحكم أن التعددية السياسية و الحزبية في بلادنا تجربة لم تخل من مظاهر المبالغات و الغلو في الطروحات المتناقضة لاسيما في ما يتعلق بالملفات الكبرى سواء على المستوى الاقتصادي أو الاجتماعي .. وطبعا فان عامل الوقت تكفل مع الأيام بالتقليص من درجة المبالغات وإدراك حقائق الأمور و رهانات الحاضر و المستقبل على المستوى الداخلي .. وكذلك ما تفرضه علينا اكراهات لامناص منها إقليميا ودوليا..كما أن تجربة أول مجلس شعبي وطني قد مكنت من وضع القواعد القانونية وأسست لممارسة برلمانية يطبعها النقاش المستمر لقضايانا الوطنية من خلال جلسات الاستماع والمساءلات للجهاز التنفيذي .

☆ وعن العلاقة بين الغرفتين:

إذا كان مجلس الأمة يشترك مع المجلس الشعبي الوطني في المهمة البرلمانية ، فإن له بعض الخصوصيات التي ارتأى المشرع الدستوري إضفاءها على البرلمان وأذكر منها التمثيل الإقليمي .. فأنت تعلم أن الجزائر بلد شاسع مترامي الأطراف وليس هناك توازن في توزيع السكان عبر الـ 48 ولاية التي تتشكل منها الجمهورية ، الأمر الذي استوجب تمثيلا لكل ولاية بمقعدين .. بالإضافة إلى أن مجلس الأمة يعتبر فضاء لتمثيل الكفاءات الوطنية لمختلف المجالات من خلال آلية التعيين التي تتوفر لرئيس الجمهورية دستوريا حيث من صلاحياته تعيين ثلث أعضاء المجلس ، وللإجابة عن سؤالكم أقول بأن مجلس الأمة هو بمثابة حلقة التوازن في النسيج المؤسساتي ، صحيح أنه لا يتوفر على إمكانياتي إقتراح أو تعديل النصوص القانونية ولكنه يملك حق التمعن والنظرة المعمقة لكل النصوص التي يصادق عليها المجلس الشعبي الوطني ويتدخل إن اقتضى الأمر في الاعتراض عليها أو تعديلها عبر آلية اللجنة المتساوية الأعضاء ، وهي ميكانيزم دستوري هام في تجربتنا البرلمانية .. و بصورة عامة فإن هذه التجربة أثبتت نجاعتها وأدت إلى استقرار مؤسساتي واضح .. ويهمني هنا أن أؤكد على أن

العلاقة بين مجلس الأمة والمجلس الشعبي الوطني تكاملية

مجلسنا وبالموازاة مع أداء دوره المنوط به دستوريا ، فإنه ما فتئ يشكل ساحة للحوار السياسي و الثقافي والاجتماعي تتلاقى فيه الأفكار والخبرات وتنبع منه اقتراحات وتوصيات وذلك بالاستفادة من الخبرات والكفاءات التي يمتلكها العديد من السيدات والسادة أعضاء المجلس.

☆ وحول سؤال عن الأغلبية في الغرفتين :

هناك الثابت و المتغير في هذا المجال ، فالثابت هو المؤسسات و المتغير هو ما تفرزه صناديق الانتخابات فقد كان التجمع الوطني الديمقراطي أغلبية في المجلس الشعبي الوطني في العهدة السابقة و كذلك في مجلس الأمة و تغير هذا الوضع في المجلس الشعبي الوطني .. و قد يتغير مرة أخرى .. انه حكم الانتخابات .. و التوازن الحقيقي هو توازن مؤسساتي لا توازن أغلبيات و أقليات.

☆ وحول سؤال عن تأثير الصراع في الساحة السياسية على سير العمل في البرلمان، قال رئيس مجلس الأمة:

عضو البرلمان هو في الغالب مناضل في حزب سياسي وهذا ما يجعله يدين بالولاء من جهة إلى التشكيلة السياسية التي ينتمي إليها .. و من جهة أخرى إلى المؤسسة (المجلس الشعبي الوطني و مجلس الأمة) والصعوبة التي علينا التغلب عليها هي التوفيق بين الانتماءين بحيث يجب أن لا يطغى الحماس الحزبي على الأداء البرلماني ، ولا يلغي الأداء البرلماني الانتماء الحزبي ، و في مجلس الأمة نسعى إلى بلوغ هذا المستوى من الإتقان في وضع هذه القبعة متى تطلب الموقف ذلك و الأخرى متى تطلبها الموقف الأخر .. و من هذا المنطلق فان انعكاس الصراع الدائر على الساحة السياسية على سير البرلمان هو في تصوري ناتج عن سوء تقدير وتقييم للعلاقات المؤسساتية .. أما عن كيف يتعامل نواب مجلس الأمة مع هذه المعطيات ، فإنني أحيي بهذه المناسبة السيدات والسادة أعضاء المجلس لما تحلّوا به من وعي كبير في إبعاد الصراعات بمظاهرها الضيقة عن الهيئة .. إدراكا منهم لما يقتضيه دور المجلس حفاظا على مكانته و سمعته.

☆ وفيما يخص ميلاد التحالف الرئاسي كانت رؤية رئيس المجلس :

التحالفات السياسية عرفت في كل البلدان و تتحدد وفق أهداف استراتيجية ،وما حدث من تحالف رئاسي في الجزائر مسألة مهمة في الحياة السياسية التعددية إذ أنها تعبر عن بداية الخروج من وضع يتسم بالكم إلى حالة تجمع تشكيلات سياسية داخل أقطاب مؤثرة و ذات ثقل هام سواء بالنظر إلى الوعاء الانتخابي أو إلى نوعية تصوراتها و برامجها واقتراحاتها للتكفل بمعالجة قضايانا السياسية والاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية... و في هذا المنظور يندرج التحالف الرئاسي بين التجمع الوطني الديمقراطي و حركة مجتمع السلم و جناح من حزب جبهة التحرير الوطني ، ومن دون شك فان هذا التحالف الملتف حول فخامة رئيس الجمهورية عبد العزيز بوتفليقة إلى جانب التأييد من قبل أحزاب و منظمات و قوى اجتماعية تمثل فئات عريضة من المجتمع . ، سيكون له تأثير بالغ في بلورة أساليب أكثر نجاعة في الأداء السياسي أساسها التعاون و التنسيق مع الحفاظ على التنوع و الاختلاف لتطبيق برنامج محدد المعالم وواضح الأهداف يتجاوب مع الحقائق الوطنية ، و يخوض بالفعل في تفكيك عناصر الأزمة و الانطلاق في مشروع البناء الوطني بحركية جديدة في مستوى تحديات التنمية وخدمة المواطن بالاستجابة لاحتياجاته في التعليم والسكن و التشغيل ... وأعتقد أن هذه هي أولوية الأولويات...و هذه هي الرؤية لتجسيد الحكم الراشد في أهدافه الكبرى ، تعميق الممارسة الديمقراطية و ترقية حقوق الإنسان و المواطنة والسعي إلى خلق ظروف وأجواء التنمية المستدامة .

☆ و ردا عن سؤال حول مسيرة الخمس سنوات من عهدة الرئيس عبد العزيز بوتفليقة.. أجاب رئيس المجلس :

من الصعوبة بمكان الإلمام في عجالة بمختلف المؤشرات السياسية الاقتصادية الاجتماعية و الأمنية التي ندرج تحتها تقييما لعهدة الخمس سنوات الماضية ، وأنتم تعلمون أن انطلاقة هذه العهدة قبل خمس سنوات كانت ببرنامج تختصره ثلاثة عناوين كبرى و هي استعادة الأمن والاستقرار و الإنعاش الاقتصادي و استعادة مكانة الجزائر في الخارج لتؤدي دورها المستحق جهويا و دوليا و في نسق العلاقات الدولية و إذا أردنا أن نتحدث عن ما تحقق على هذه المستويات فان الحديث يطول .. وقد تطرق إلى هذا الموضوع عدد من المسؤولين و من بينهم رئيس الحكومة السيد أحمد أويحي .. ولكنني مع ذلك أدعوكم إلى التأمل في الأوضاع الحالية و مقارنتها بتلك التي عشناها قبل خمس سنوات .. فالأمن و الحمد لله يستتب و الحركية الاقتصادية التنموية في تزايد ، فالجزائر عامرة بورشات البناء و التعمير ، والسلطات مجندة بكل عزم و بتسخير الموارد المتاحة لمحاربة الفقر والبطالة و الرفع من مستوى معيشة المواطنين ..و فسح المجال واسعا للشباب للاستفادة من فرص التشغيل و الاستثمار عبر العديد من الآليات التي تم إقرارها عل مستوى البنوك و المؤسسات المستحدثة لغرض مساعدة و مرافقة الشباب الراغب في إنشاء مؤسسات صغيرة و متوسطة ..أما ما تحقق على المستوى الخارجي فالصورة واضحة ..و صوت الجزائر عاد من بعيد وتأثيرها ودورها العربي و الإفريقي والمتوسطي و في العالم غير خاف. ■

مديرية الخدمات والالتزامات البرلمانية

السيدة خديجة خبيزي

يتطلب أداء المهمة البرلمانية بمختلف أبعادها مرافقة وإسناد مصالح تقنية وإدارية متخصصة ومتكاملة تصب كلها في توفير أحسن الظروف للسيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة.

وقد صادق مكتب مجلس الأمة برئاسة السيد عبد القادر بن صالح رئيس مجلس الأمة بتاريخ 15 سبتمبر 2003 على التنظيم الإداري لمجلس الأمة وتحديد صلاحيات مختلف مصالح المجلس .

وابتداء من هذا العدد

تشرع مجلة " مجلس الأمة " في التعريف بالمصالح الإدارية والتقنية للوقوف على ما تؤديه من خدمات لأعضاء المجلس في إطار أداء عهدتهم البرلمانية .. و في هذا العدد "مديرية الخدمات والالتزامات البرلمانية" التي تشرف عليها السيدة خديجة خبيزي التي قالت في البداية عن المديرية:

■ حسب المادة 22 من التنظيم الإداري لمجلس الأمة فان مديرية الخدمات والالتزامات البرلمانية تتولى على وجه الخصوص بتوفير الخدمات لأعضاء مجلس الأمة الرامية إلى تسهيل ممارسة عهدتهم والاستجابة لمقتضيات أعبائهم ،كما تكلف بالسهر على تطبيق الإجراءات التي تنظم الحقوق و الالتزامات المترتبة عن القانون الأساسي لعضو البرلمان .

◆ هل أعددتم برنامجا محددا على ضوء التجديد النصفي ؟

بما أن مجلس الأمة عرف مؤخرا عملية تجديد لنصف أعضائه فقد وضعت المديرية برنامجا وذلك لتسهيل عملية التكفل بأعضاء المجلس إداريا وكذا توجيههم ، و من بين هذه التسهيلات طبع مذكرة إعلامية خاصة بأعضاء مجلس الأمة الجدد ، تحتوي هذه المذكرة على معلومات تهم العضو الجديد و تساعده على معرفة المصالح و المكاتب التي يمكنه التقرب منها ، هذا إلى جانب توفير استمارة المعلومات وكذا بقية الملف الإداري باللغتين العربية والفرنسية و ذلك من اجل تسهيل للعضو الجديد ملء ملفه الإداري باللغة التي يتقنها هذا من جهة ، أما من جهة أخرى ومن أجل التعرف أكثر على النشاطات التي كانت جارية داخل المجلس فقد قدمت المديرية للأعضاء الجدد نسخ من النشريات التي يصدرها المجلس مجلة مجلس الأمة والفكر البرلماني.

وللتذكير فان مديرية الخدمات والالتزامات البرلمانية تستمر التكفل بأعضاء مجلس الأمة إداريا طوال مدة عهدتهم .

◆ ما هي أهم الخدمات التي تتابعها مديريتكم للتكفل بأعضاء المجلس؟

◆ من بين المهام العديدة لمديرية الخدمات و الالتزامات البرلمانية ضمان إيواء أعضاء المجلس و ذلك أثناء الجلسات، خاصة و أن أغلبهم ينتمون إلى دوائر انتخابية مختلفة وبعيدة عن مقر المجلس ، ولتسهيل حضورهم والقيام بعملهم في أحسن الظروف تقوم المديرية بتأجير غرف لهم بفندق قريب من مقر المجلس ، تتوفر تلك الغرف على جميع وسائل الراحة، هذا إلى جانب ضمان نقلهم خلال تواجدهم و هذا وفقا لشروط و الكيفيات التي تحددها المديرية ، و نفس الشيء عندما يتعلق الأمر بتنقلات أعضاء المجلس في مهام برلمانية داخل أو خارج البلاد ، فالمديرية تتكفل بجميع الترتيبات اللازمة كالحصول على تأشيرة السفر في مدة زمنية قصيرة وكذا ضمان إقامتهم و راحتهم و سلامتهم خلال رحلة العمل .

◆ هل لديكم مساهمة في تنظيم النشاط الخارجي والمبادرات الفكرية والثقافية؟

◆ نعم فبالإضافة إلى المهام المشار إليها تساهم المديرية بالتنسيق مع الأمانة العامة و المصالح الإدارية الأخرى في:

■ إعداد مشاريع برامج إقامة الوفود المدعوة من قبل المجلس وتنظيم تنفيذها .

■ استقبال الوفود القادمة إلى مقر المجلس

■ استقبال و توجيه زوار إلى مسؤولي هياكل المجلس .

■ متابعة و تنفيذ مخطط تنظيم برنامج تمثيل مجلس الأمة في التظاهرات والحفلات الرسمية.

■ المشاركة في تنظيم النشاطات الثقافية والفكرية التي يقيمها مجلس الأمة بصفة دورية .

ويبقى الهدف الرئيسي للمديرية هو ضمان أحسن الخدمات من أجل ممارسة عضو مجلس الأمة دوره البرلماني كاملا وفي أحسن الظروف. ■

محاضرة

فكرة التدرج

في القواعد القانونية وكيفية دسترة القوانين

في إطار سياسة التكوين المستمر لمستخدمي مجلس الأمة خاصة فيما يتعلق بالتشريعيين والمتصرفين والمساعدين الإداريين ،سينظم مجلس الأمة ابتداء من هذه السنة سلسلة من المحاضرات التي تهدف إلى تحسين و الارتقاء بمستوى موظفي المجلس .

وقد استهلت هذه السلسلة من المحاضرات بتنظيم أول محاضرة مساء يوم الاثنين 23 فيفري 2004 ترأسها السيد عمراني حفناوي الأمين العام لمجلس الأمة ونشطها السيد بوشمال المدير العام للمصالح التشريعية هذا إلى جانب مشاركة كل من السيد العياشي مدير الأمانة البرلمانية و حضور عدد من إطارات وموظفي المجلس .

استهل الأستاذ أحمد وافي ، أستاذ محاضر بكلية الحقوق بن عكنون ، في محاضرته التي كانت تحت عنوان " فكرة تدرج القواعد القانونية و كيفية دسترة القوانين" بإعطاء المفاهيم المختلفة للقانون و كيفية اختلاف النصوص القانونية من بلد إلى آخر ، ليتطرق بعد ذلك إلى مفهوم الدستور الذي يعتبر أعلى سلطة في الدولة و كيفية حمايته سواء عن طريق الرقابة السياسية أو الرقابة القضائية ، ليفتح بعد نهاية المحاضرة باب النقاش على الحاضرين حيث تم تدخل العديد من موظفي المجلس .

إصدار

حصيلة

العهدة الأولى

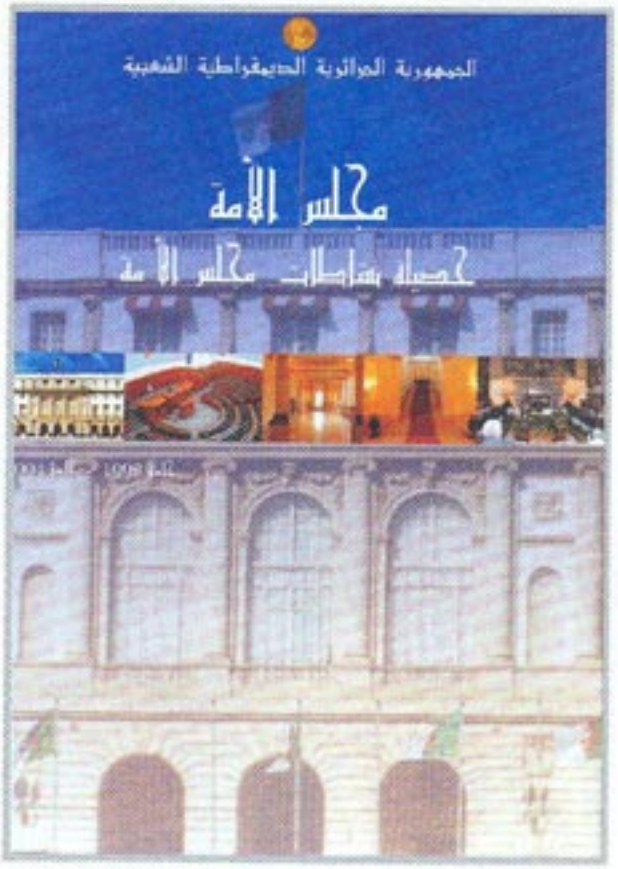

على اثر انتهاء العهدة الأولى لمجلس الأمة (جانفي 1998 – جانفي 2004) ،أصدر المجلس وثيقة تحت عنوان "حصيلة نشاطات مجلس الأمة"، تتضمن حوصلة لمختلف الأشغال البرلمانية و النشاطات المكملة و هي وثيقة تقع في 440 صفحة ، ويهدف هذا الإصدار إلى :

– توثيق حصيلة نشاطات العهدة الأولى .

– تسهيل مراجعتها و العودة إليها.

– إبراز أهم المحطات التشريعية و البرلمانية بصورة عامة خلال العهدة الأولى.

الوثيقة" تم تقسيمها إلى أربعة أبواب : التشريع و الرقابة ،النشاطات الخارجية ،تكريس الثقافة البرلمانية ثم النشاط الإداري ،و في الأخير و على ضوء هذا التقييم و الاستنتاجات التي يمكن استخلاصها منها،فقد توقفت هذه الوثيقة على بعض النقائص التي شابت السير المنتظم و العادي للمجلس ،و قدمت توصيات واقتراحات لتداركها وتجاوزها"

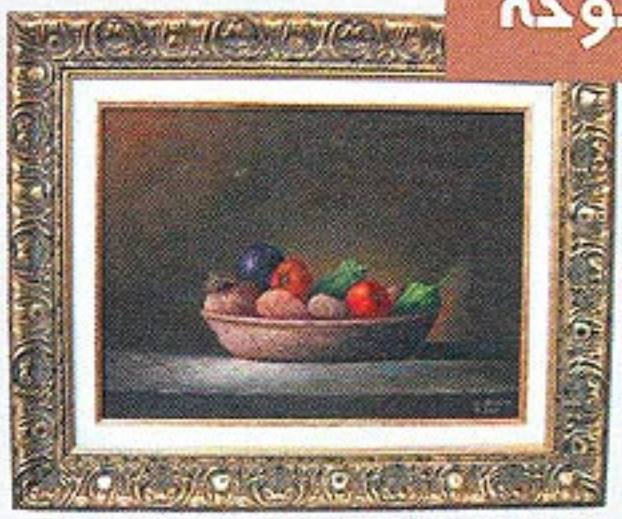

معرض للفنون التشكيلية والمنمنمات والزخرفة بمجلس الأمة

في إطار النشاطات الثقافية التي يقوم بها مجلس الأمة بصفة دورية، نظم ابتداءا من 19 جانفي إلى 05 فيفري2004 بمقر المجلس معرضا للفنون التشكيلية و المنمنمات والزخرفة .

احتوى المعرض على مجموعة من اللوحات الجميلة لعدد من الرسامين و هم السادة: بن شيخ بشير ، دوادي محمد ، حمشاوي عيسى ، كربوش علي ، مرسلي زكريا ، مروان عبد الرزاق ، زرقان فريد ، بالكحلة مصطفى ، سحولي عبد الرحمان■

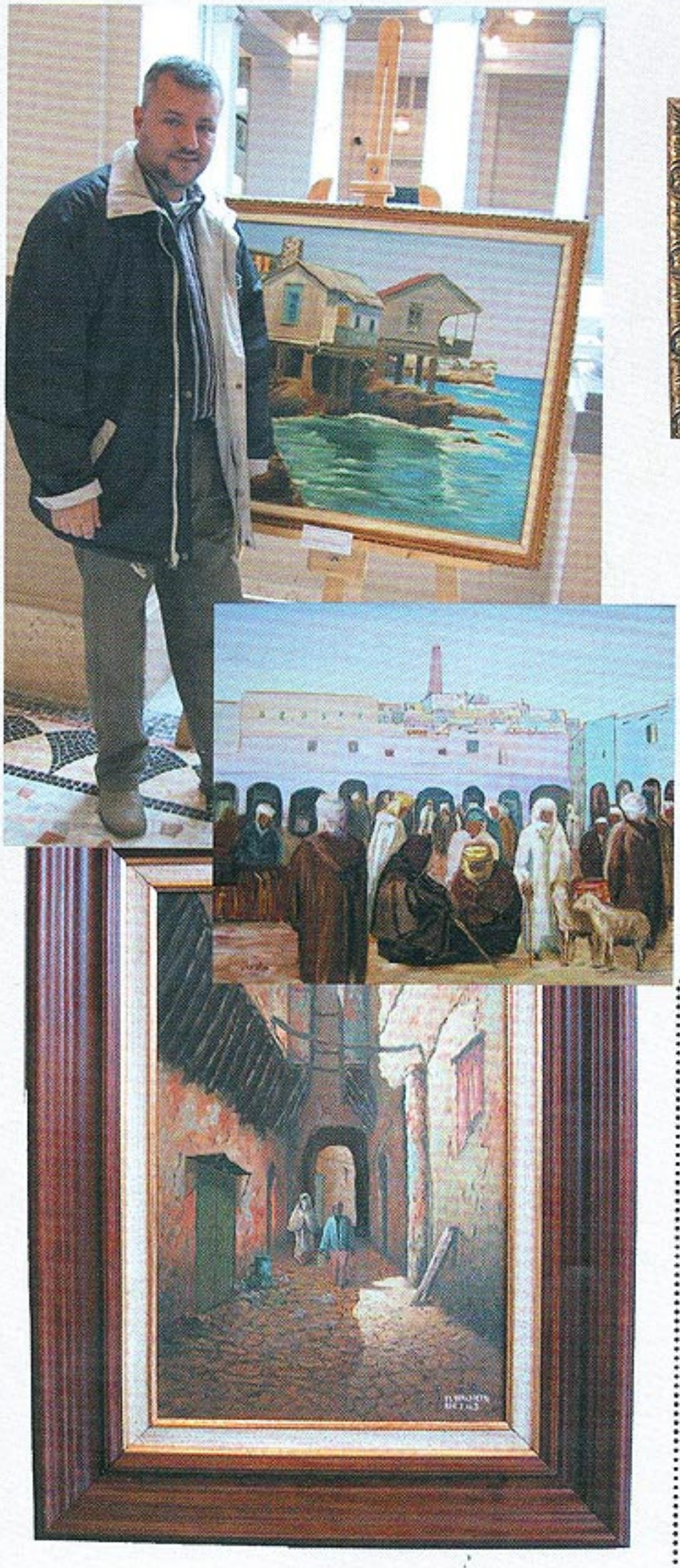

... و معرض للزرابي والأنسجة

واستمرارا للمعارض التي تخصص للإبداع في مجال الصناعة التقليدية ، احتضن مجلس الأمة، خلال الفترة الممتدة من03 إلى 24 مارس 2004 معرضا للزرابي و الأنسجة التقليدية لبعض مناطق الجزائر للسيدة تين فتيحة ، تندرج هذه التظاهرة في إطار ترقية الصناعات التقليدية الجزائرية و تشجيع الحرفيين للمزيد من العطاء بالإضافة إلى إبراز أهمية هذا التراث و مكانته الثقافية و الاقتصادية في المجتمع .

كما تعرض ثلاث(03) لوحات زيتية " ليتوغرافيا " للفنان الكبير حسين زياني ذي الشهرة العالمية

في إطار الزيارة التي قام بها
الرئيس الصيني السيد
هوجينتا للجزائر والتي دامت
يومين بدعوة من رئيس
الجمهورية السيد
عبد العزيز بوتفليقة ،أدى
السيد عبد القادر بن صالح
رئيس مجلس الأمة يوم
الأربعاء 04 فيفري 2004 زيارة
مجاملة له بزرالدة .

تطرق الطرفان خلال اللقاء
إلى سبل تطوير الصداقة
التقليدية بين البلدين وتعميق
التعاون الودي الثنائي هذا إلى
جانب تبادل الاراء حول
القضايا الدولية والإقليمية ذات
الاهتمام المشترك .

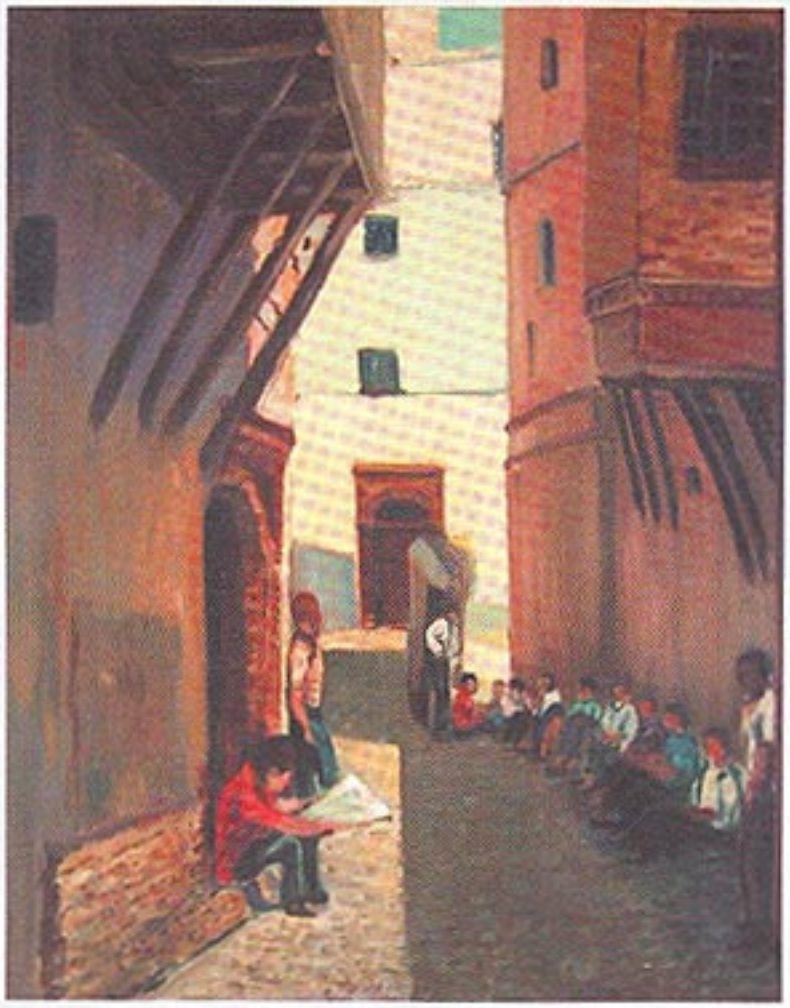

قصبة الجزائر